

نحو معالجة منهجية للإشكاليات المرتبطة بتحديد طبيعة السلطة - الحالة العراقية نموذجاً -

أ.م. د. صالح ياسر*

* الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك - كلية الادارة والاقتصاد - قسم الاقتصاد

ملخص الدراسة واشكالياتها الاساس

تتعاضد الحاجة أكثر من أي وقت مضى الى دراسات أكثر انضباطاً - منهجية - للتكوينات الاجتماعية في بلدان " العالم الثالث " وتحليل أكثر ملموسية للبنية الاجتماعية والوزن النوعي لكل طبقة وفئة فيها بشكل صحيح ومعلل. ولن نغامر بالقول إذا أكدنا انه وعلى الرغم من " السيل الهائل " من الدراسات التي ظهرت، مازلنا لحد اللحظة بشأن الدراية بواقع هذه المجتمعات هي أقرب الى المعرفة العادية منها الى المعرفة العلمية، في احيان عديدة، هذا ناهيك عن اختلاط المفاهيم واضطرابها. ومن هنا تتأتى ضرورة التأمل في واقعنا، رؤيته كما هو، وليس تفصيله على وفق مقاسات نظرية مخططة في الذهن، غير قابلة للنقاش، تبدو وكأنها كلية القدرة⁵².

كما معروف، شهدت العقود الاخيرة " تحولات عميقة " في البنية الاجتماعية والطبقية، وتزايد الوزن النوعي للعديد من الفئات وتعاضد دورها " الفعال " في تحديد اتجاهات " التطور "، بعد أن ظلت لفترة طويلة على " هامش التاريخ ". كما ظهرت على " المسرح " فئات جديدة بدأت تلعب دوراً نشيطاً في مختلف مستويات التشكيلات الاجتماعية، ولكن على الرغم من هذا الدور فما زالت تلك الفئات من دون تحديد دقيق، على المستوى المنهجي، على الرغم من كثرة الدراسات. ويبدو كما تشير التجربة، أن هناك فجوة بين الواقع الملموس لهذه الفئات وبين رؤية الفكر النظري لها، الذي ما زال، على ما يبدو غير قادر على توصيفها بدقة وتحديد " هويتها ". ولهذا فإن أحد " ثغرات " هذه الفجوة بين الواقع وفكر الواقع تمثلت بظهور العديد من المصطلحات، كلها تريد أو تحاول أن تعبر عن هذه الظواهر مفهوماً. لذا فإن دراسة هذه الفئات تأتي في موعدها الملائم، فإنتاج معرفة صحيحة بأي ظاهرة أو عملية هو أفضل بكثير من الادعاء بمعرفتها. ولا بد من الاقرار بأن التأملات القاصرة للظواهر والعمليات الاجتماعية/الاقتصادية/السياسية تساعد على منع نشوء بناء نظري متماسك، متفتح، يضم مقولات ومفاهيم وأدوات تحليلية تسمح بدراسة الظواهر والسيرورات الفعلية، الملموسة (لا المفترضة في الذهن) وتعميق معرفتنا النظرية بصدها.

لماذا التأمل في اشكالية طبيعة السلطة ؟ يبدو أن التطور التاريخي للتجارب " التنموية " وما فرخه من فئات اجتماعية وقوى جديدة ومتنوعة أثار ويثير العديد من التساؤلات الاضافية حول طبيعة التشكيلات هذه وطبيعة السلط " الجديدة " الناشطة فيها.

ومنعا لأي التباس لا بد من الإشارة الى أن هذا البحث يعرف حدوده ويلتزم بها. إنه ليس شيئاً أكثر من محاولة إثارة الانتباه الى واقعيتين اثنتين واقتراح اطار نظري عام واولي لمقاربتهم. الواقعة الاولى وتتعلق بضرورة التحفظ على اطلاق افكار عامة وضبابية، أو تقديم احكام قطعية حول السلطة وطبيعتها قبل انجاز دراسات متنوعة وجدية حول هذا الواقع. الواقعة الثانية وتتمثل بالكشف عن حقيقة أن العراق عرف خلال العقود الاخيرة تشكيلة اجتماعية-اقتصادية من " طراز

فريد"، حددت هذه الدراسة - كهدف مركزي لها - ابرازها وتقديمها واقتراح فرضيات أولى لمقاربتها. وعلى هذا الاساس يمكن القول أن هذه المساهمة هي بمثابة بحث أولي يسعى الى رسم الاطار العام وتحديد المعالم الكبرى أكثر مما يدقق في الجوانب الشكلية للاشكاليات المطروحة. ولهذا تبدو المعالجة المنهجية ضرورية لاختضاع مفاهيم اللغة السياسية والاقتصادية اليومية للنقد، وبما يسمح بانتاج معرفة صحيحة، مركبة عن واقع " يتمرّد " على صانعيه !.

المبحث الأول

طبيعة السلطة السياسية، طبيعة الدولة - اختلاط المصطلحات أم اختلاف المفاهيم

تستحث المعرفة المنهجية الدقيقة للاشكاليات المطروحة ضرورة الانطلاق من اسئلة محددة، تشكل المرشد بالنسبة للباحث في بناء معرفته بصدد الظاهرة أو الظواهر المدروسة، ومراكمة تلك المعرفة بشكل منتظم. ومن المؤكد أن انتاج معرفة منتظمة بصدد أية ظاهرة من الظواهر موضوع الدراسة إنما يرتبط بشديد الارتباط بطبيعة الاسئلة المثارة، لأن طرح الاسئلة ليس " لعبة " من العاب المنطق الشكلي، إنما هي قضية أساس للباحث ذاته. لماذا كل هذا التاكيد ؟ نجيب باختصار شديد: إن تحديد المفهوم وضبطه وتدقيقه غير ممكن، منهجيا على الأقل، من دون تحديد السؤال.

ويتعين التأكيد، أيضاً، على انه على الرغم من العديد من المحاولات الا ان هذا المفهوم (طبيعة السلطة) مازال بعيدا عن الوضوح النظري، ناهيك من الناحية المنهجية. ويؤكد ذلك بروز العديد من التعبيرات مثل : السلطة، سلطة الدولة، السلطة السياسية الخ، التي تعج بها الخطابات السياسية وتستخدم من دون تدقيق. هنا ينطرح سؤال بسيط : هل هذه المفاهيم عبارة عن مترادفات synonyms تعبر عن ظاهرة (أو ظواهر محددة) أم لا ؟ فإذا كانت هذه التعبيرات/المفاهيم تعالج اشكالية محددة فما هي " الضرورة الموضوعية " لهذه " التسميات " المختلفة ؟ وإذا انطلقنا من مبدأ منهجي عام هو انه لكل مفهوم أو مقولة حقل محدد، عندها ينطرح سؤال آخر : هل تنتمي هذه المفاهيم لحقل واحد، وما هو مبرر هذا التداخل أو الاضطراب ؟. إن الاضطراب في صياغة المفهوم أو المقولة مرتبط أساسا بضعف المعرفة بالظواهرات أو العمليات التي نقوم بدراستها.

ثمة ضرورة، أولاً، للإشارة الى أن هناك اختلافا بين التعبير المجازي وبين المضمون المفاهيمي. تنتصب الحاجة الى رؤية هذه القضية والعمل على تدقيق المفهوم وفك الاشتباك - حسب سميير أمين - بين هذه المفاهيم وتبيين دقتها العلمية. ويبدو أن عدم الوضوح والاضطراب وتنوع التسميات مرده ليس غياب التسميات الملائمة، بل غياب مفاهيم أساسية، لا يستكمل التحليل النظري ويتخذ مداه العلمي وحقله الملموس، الا بوجود هذه المفاهيم.

ويمكن الإشارة الى أن " الفكر النظري " في بلداننا لم يول مسألة انتاج المفاهيم النظرية الاهمية التي يستحقها في بناء الجهاز المفاهيمي الذي نفكر فيه ونعمل عليه. وكما تشير التجربة فقد ظهر العديد من المصطلحات أو المفاهيم " المستعارة "، وتبين أنها بدلا من أن تساهم في توسيع وتعميق معرفتنا بهذه الظواهر، بدت أكثر ضبابية، أي أنها لم تنتج في تحديد نظري دقيق لها. يرجع هذا الخلط، عدا عن غياب مجموعة من المفاهيم الضرورية، الى عدم فهم الطابع التاريخي للمقولات والمفاهيم. وفي هذا المجال من المفيد استعارة الاطروحة المهمة لماركس في تحديده للمقولات عندما قال : " المقولات خالدة خلود العلاقات التي تعبر عنها..... انها منتجات تاريخية مؤقتة "

53

قبل المباشرة في العمل على ضبط مفهوم (السلطة السياسية) علينا أن نعرّف أولاً ما المقصود بـ (السلطة)؟ هناك من يعرف (السلطة) على أنها قدرة طبقة أو مجموعة من الطبقات على تحقيق مصالحها الموضوعية. وهذه القدرة تتوقف على علاقات القوى وتوازن القوى في أي مجتمع. هذا التعريف يثير جملة من الصعوبات، وأهمها أنه يستخدم مفهوم "المصالح" الذي يحتاج بدوره إلى تحديد وتدقيق اضافي. ويدرك المرء أهمية مفهوم "المصالح" بالنسبة للماركسية. فالمفهوم الماركسي للطبقات والسلطة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمفهوم "المصالح الطبقيّة" ⁵⁴.

عندما نتحدث عن (السلطة) نتطرح اشكالية المعايير التي نستخدمها لتحديد الاصول الطبقيّة للمجموعة الحاكمة، من هي، من أين أتت، جذورها الطبقيّة، أي ينبغي فهم السلطة ضمن تحديد اطارها المرجعي. ولهذا فإن السلطة هنا هي علاقة قوى طبقيّة، حسب بولانتزاس ⁵⁵. وانطلاقاً من هذه الاطروحة يمكن القول أن الصراع الاجتماعي ومحوره الاساس الصراع بين الطبقات الاجتماعية في المجتمع هو الاطار المرجعي لمفهوم السلطة هذا. ويتعين فهم علاقات القوة هذه ليس بوصفها علاقة بسيطة، خطية، انما هي علاقة مركبة من جهة، وغير متكافئة، من جهة اخرى، وتحددها، في نهاية المطاف، القوة الاقتصادية، ثالثاً. كما يتعين فهم حقيقة أن القوة السياسية أو القوة الايديولوجية ليس مجرد تعبير عن القوة الاقتصادية أو انعكاس بسيط لها، بل يتعين فهمها في اطار العلاقة مع القوة الاقتصادية. فأحياناً كما تشير التجربة التاريخية، تكون احدى الطبقات هي المسيطرة اقتصادياً ولكن من دون أن تكون هي المسيطرة سياسياً، فنكون غير قادرة على تحقيق مصالحها السياسية أو الايديولوجية. أو أن تكون هي المسيطرة ايديولوجياً دون أن تكون لها الهيمنة الاقتصادية أو السياسية ⁵⁶.

تتضمن السلطة السياسية لطبقة ما (أو لإئتلاف طبقي محدد)، والتي هي طبعاً نتاج وشروط لسيادتها الطبقيّة -الاقتصادية، سلطة فعلية لممثلي هذه الطبقة على آلة الدولة، وهؤلاء الممثلون هم عادة اعضاء يمثلون وينتمون الى شريحة محددة من الطبقة المسيطرة. ولذلك يمكن للسلطة السياسية أن يكون رهان صراع فيما بين هذه الشرائح. الا انه يجب عدم خلط السلطة الفعلية الخاصة بالماسكين بالآلة الدولة مع سلطة آلة الدولة المنظمة قانونياً على المجتمع. ان هذه السلطة المنظمة قانونياً هي التي تؤول الى تحقيق السلطة الفعلية. ولا تظهر السلطة السياسية للدولة دائماً، في شكل علاقة مباشرة بين طبقة واخرى. إنه لصحيح، من جهة أخرى، ان العلاقة الطبقيّة تحفظ ويعاد انتاجها على مستوى السلطة السياسية للدولة، كما أنه لصحيح، من جهة اخرى، أن وجود الدولة كأداة، يحقق في شكل معدل، السيطرة السياسية للطبقة المسيطرة ⁵⁷.

وإذا اردنا القيام بمقاربة مكثفة نستطيع القول بأن التحليل التاريخي الملموس للسلطة السياسية يستحث التأكيد على العناصر التالية، التي بالرغم من بساطتها الظاهرية هامة جداً لفهم هذه الاشكالية "

- ان السلطة السياسية في أي مجتمع هي نتاج العلاقات الاجتماعية الجوهرية فيه، علاقات الملكية والتقسيم الاجتماعي للعمل، ومن ثم فإن هذه السلطة تكون محصلة للتناقضات الاجتماعية وكيفيات حلها، والتي تتجسد من خلال الطبقات ومصالحها. ومن هنا تتأتى ضرورة تناول السلطة السياسية باعتبارها علاقة قوة.
- إن السلطة السياسية في المجتمعات ذات البنية الاجتماعية المتناقضة لم تكن أبداً محايدة حتى لو أعلن حائزو السلطة غير ذلك.

- إن نمط توزيع السلطة يرتبط ترابطا وثيقا بنمط توزيع الثروة، وإن هناك علاقة جدلية بين السلطة والثروة تتضمن ضمن ما تتضمن أن حائزي أحدهما يتطلعون الى الأخرى، كما أن فرصتهم تكون أكبر وأيسر من غيرهم في حيازة الأخرى. يلعب مقياس توزيع الثروة المادية (التحكم في وسائل الانتاج) الدور الاساسي في توزيع السلطة والنفوذ. وتعبير آخر : يحدد هذا التراتب الاجتماعي-الاقتصادي والتراتب السياسي ويتحكم فيه، ومن خلاله يتحكم في البنيان الاجتماعي والثقافي والايديولوجي برمته، أي تحقيق وحدة هذا البنيان.
- إن انبثاق سلطة سياسية معينة وتطورها يخضع لتراتب سياسي واجتماعي جديد يعتمد على عدة مقاييس، من بينها :
 - أ. مدى القدرة على تحقيق الحد الأدنى من التماسك الأفقي بضمان الانخراط في مسلسل تطور نمط انتاج محدد تحت اشراف اجهزة الدولة ورعايتها.
 - ب. مدى القدرة على اختراق " المجتمع المدني " عموديا أي عبر شبكات " الولاءات الخاصة "، وباكتساب " الزبائن والتابعين "، واستقطاب وتوظيف أكثر ما يمكن من الارتباطات والولاءات الباقية، من أجل ضمان الحد الأدنى من " الوحدة " لمجتمع ما زال يتطور. ولكن هل يمكن تصور اثبات واستمرار " سيطرة " هذه السلطة السياسية بدون توفر الحد الأدنى من " الشرعية " يؤمن لها قدرة ما على الاختراق الأفقي والعمودي للجسد الاجتماعي ككل، في اتجاه خلق واحياء مجال ما للهيمنة ؟ إن الاجابة على هذا السؤال تستدعي التأكيد على أن الحديث عن السلطة السياسية في مستواه الأكثر تركيزا هو حديث عن الدولة بوصفها التجسيد الرسمي للسلطة السياسية. ثمة، إذن، ضرورة لتناول مكثف لإشكالية الدولة⁵⁸ كمدخل لإستيعاب وفهم السلطة السياسية، إذ ثمة ضرورة لبلورة صياغة نظرية للعلاقة بين الطبقة السائدة (أو الائتلاف الطبقي المهيمن) والدولة، مع ملاحظة أن التحليل الطبقي لا يمكن أن يبدأ وينتهي عند مستوى البناء الفوقي للتشكيلة المعنية. وينبع هذا التأكيد من حقيقة ان العلاقة بين الطبقة المسيطرة اقتصاديا وبين السلطة السياسية وجهاز الدولة في " العالم الثالث " هي من القضايا البالغة الأهمية والشديدة الخطورة ولكنها لم تحظ باهتمام كبير إلا من طرف بحاثين قليلين⁵⁹.

ابتداء، يتعين التأكيد على أن علم السياسة لم يتوصل الى صياغة شاملة ونهائية لقضية الدولة بل هناك مقاربات مختلفة لها.

- فهناك التصور الذي يرى الدولة كأداة بيد الطبقة المسيطرة، وهذا يعني أن الدولة تبدو وكأنها قوة تابعة، أداة محايدة، وهذا مفهوم غير مقبول نظريا وأكّدت التجارب الملموسة خطأه. وسبب الخطأ ناجم عن الخلط بين مفهوم سلطة الدولة ومفهوم جهاز الدولة بوصفهما شيئا واحدا. فهو إذن تصور يقوم على مقارنة ميكانيكية تعد السلطة أداة في يد الطبقة الحاكمة من جهة، ومن جهة ثانية تعد السلطة والثروة وجهاً لعملة واحدة، في حين أن السلطة ليس انعكاسا ليا للملكية والثروة.
- مقابل هذا التصور هناك مفهوم الدولة كفاعل، أي ذلك الذي يتصور الدولة بمثابة " قوة سوبر " تستطيع أن تفعل أي شيء بصرف النظر عن علاقات القوى السائدة في اللحظة التاريخية، وهو مفهوم خاطيء أيضا لأنه يقفز على الواقع ويتجاوزه.
- أما مفهوم الثالث فهو الذي يرى الدولة كعلاقة قوى وكتجسيد مؤسسي لعلاقات القوى الطبقية، كتجسيد السلطة. ولهذا ثمة ضرورة لتحليل السلطة السياسية وسلطة الدولة في علاقتهما

بعمليات اعادة الانتاج الاجتماعي. وهنا ينطرح السؤال التالي :
ما الذي يعاد انتاجه ؟ يتعلق الامر هنا بثلاثة أمور اساسية :
علاقات الانتاج، قوى الانتاج، طابع جهاز الدولة والبنى الفوقية
السياسية والايدولوجية المعنية، بأجهزتها المتخصصة في
الارغام والتأهيل والاختضاع. وفي هذه المجالات الثلاثة،
جميعها، تتم عملية اعادة انتاج المواقع والعمليات، في نفس
الوقت الذي تتم فيه اعادة انتاج الافراد المناسبين (أو تجنيد
عناصر جديدة) وبأعداد كافية لملء المراكز.

هناك ضرورة لتوضيح هذه القضية. من المعلوم أنه يتم الاستيلاء على سلطة الدولة ضمن حقل
مكون من نوعين ثابتين من العلاقات. فالدولة تمثل مجتمعا طبقيًا، كما أن الدولة تتوسط في
العلاقات الاجتماعية ما بين " الحاكم والمحكوم ". إن اعادة انتاج سلطة الدولة لطبقة ما (أو جزء
منها أو تحالفا معينًا) يتعين اعادة تمثيلها في قيادة الدولة والتوسط لفرض غلبتها على بقية
الطبقات. إن التمثيل والتوسط هما نموذجان مؤسسيان محددان، ولا يمكن، بشكل عام، التقليل
منهما بارجاعهما الى علاقات الانتاج فقط. فلا يمكن، بكل بساطة، اختزال الشكل السياسي لسلطة
الدولة الى مجرد انعكاس خطي ومباشر لعلاقات انتاج معينة. ان قيام الدولة بالتوسط في العلاقات
الاجتماعية يعني اضافة عنصر جديد الى العلاقات الطبقية. ولهذا تبدو صائبة اطروحة
(غرامشي) التي يؤكد فيها على وجوب عدم الاكتفاء بالفهم " التقليدي " للدولة بوصفها اداة " قوة
" بل انها " منظم " للهيمنة كذلك ⁶⁰.

نتساءل اذن : كيف تتم، في الواقع، ممارسة هذه السلطة من طرف هذه الطبقة الحاكمة
(أو الائتلاف المهيمن)؟

تتم هذه الممارسة عبر الدولة، أي من خلال الامساك بزمام سلطة الدولة. تحاشيا لأي التباس يجب
التأكيد على وجوب عدم تفسير التعابير الكلاسيكية مثل " أخذ " و " الامساك " بسلطة الدولة، على
أنها تعني أن سلطة الدولة هي عبارة عن شيء يمكن لمسه باليد. فهي بالاحرى، عملية تدخلات
في مجتمع ما من طرف مؤسسة منفصلة (أي تتمتع باستقلال نسبي) تتركز لديها الوظائف العليا
في المجتمع ⁶¹. أي أن الدولة تسعى لتأمين علاقتين اثنتين، فعليها (وخاصة عناصرها القيادية)،
أن تمثل (بمعنى أن تدافع وتشجع) الطبقة الحاكمة ونمطها في السيادة والاستغلال. كما أنها، من
جهة ثانية، تتوسط بالنسبة لاستقلال الطبقة السائدة، وضمان سيادتها على الطبقات والفئات
الآخري.

إن المشكلات المطروحة سابقا تستحث ضرورة تحديد اضافي في ثلاثة جوانب هامة. ولكن نظرا
لضيق المساحة المخصصة هنا اشير هنا الى هذه الجوانب بتكثيف بالغ، بأنها :

- الثقل المرتبط بالطابع الطبقي بجهاز الدولة،
- معنى التحالف الطبقي،
- محتوى الهيمنة ضمن تحالف مكوّن من طبقات بكاملها (أو شرائح منها).

إن هذا الدور المعطى لطابع جهاز الدولة يستند الى تعريف هذا الجهاز بوصفه البلورة المادية
للعلاقات السائدة في مجتمع ما، ولنوع تقسيم العمل السائد فيه. إن أسسه المادية هذه، توفر نقطة
موضوعية يمكن من خلالها ادخال البعد الزمني في تحليل سلطة الدولة.

يحتل جهاز الدولة هذه المكانة الخاصة بالنسبة لمواقع السلطة، وذلك لسببين. الاول هو ان كل نشاط تقوم به الدولة يتم من خلال جهاز الدولة. وهو، على هذا الاساس، يقدم منفذا للتحكم في نوعية تدخلات الدولة اقتصاديا وايدولوجيا. أما الثاني فيتعلق بحقيقة أن جهاز الدولة، بوصفه التكتيف المادي للعلاقات الطبقية، يوفر القاعدة الاستراتيجية لاجداث تغيير شامل في سياسة الدولة

62

يتجلى هذا الامر في فترات التحول، على وجه الخصوص، وما يرافقها من " طغيان " الدولة التي تقوم بتمهيد الطريق لعملية موضوعية تشق طريقها بعنف، بل أن التحول السياسي ما كان له أن يحدث لولا وجود فئات حققت وزنا ما في الحياة الاجتماعية-اقتصادية وتسعى، جاهدة، الى ترجمة هذا الوزن سياسيا.

وإذا فهمت العلاقة بين سلطة الدولة والطبقات والفئات الصاعدة بتلك الصيغة التي لا ترى في الدولة خادما سلبيا ولا صانعا لها، فإنه يمكن تفهم حاجة الفئات المحجوزة الى ثقل سياسي هائل، أو تمثيل سياسي قوي لها في جهاز الدولة يتيح لها الاتكاء عليه للحصول على " تسهيلات متنوعة "، في حين أن الفئات الراسخة نسبيا تستطيع أن تعتمد على شبكة علاقاتها التي نسجتها خلال فترات سابقة بهدف توطيد وادامة وضعها وتوسيع شبكة علاقاتها بشرط أن لا يكون هناك ثمة تعارض صريح بين توجهاتها وتوجهات الدولة⁶³.

المبحث الثاني

مناهج دراسة السلطة السياسية والاشكاليات المرتبطة بها

يعج الادب السياسي الخاص بهذه الاشكالية بكثير من المناهج الساعية لتحديد طبيعة السلطة السياسية، ومن ثم الاجابة عن السؤال الحاسم : ما هي طبيعة العلاقة بين الطبقات الاجتماعية، المحددة اساسا واعتبارا لموقعها ضمن البنية الاقتصادية، وما بين السلطة السياسية من خلال الدولة ؟ ومن دون الدخول في تفاصيل لا مبرر لها نستطيع أن نفرز ثلاثة مناهج اساسية هي⁶⁴:

- المنهج الاول : وهو المنهج الذي يركز على السؤال المهم : من لديه السلطة ؟. ويمكن تسمية هذا المنهج بالمنهج الذاتي، بمعنى أنه يسعى لتحديد الذات الممارسة للسلطة. وضمن هذا المنهج هناك نقاشات ساخنة وجدل لا يتوقف بين منظري " التعددية " أو " نخبة السلطة " أو " الطبقة الحاكمة ".
- أما المنهج الثاني فهو ذلك المنهج الذي يتعامل مع هذه القضية بطريقة رجل الاعمال مركزا على السؤال : ما الكمية ؟ بمعنى ما هي كمية السلطة ؟ وفي مسعى الاجابة عن هذا السؤال يدعو هذا المنهج الى التشديد على السلطة للفعل power to do وليس السلطة على power over، وعلى التشديد على تبادل السلطة وتراكمها وليس توزيعها. ويعتمد التحليل السياسي من هذا الطراز على أحد الاشكال المختلفة للنظرية الاقتصادية الليبرالية. إن السلطة تدرس ضمن هذا المنهج ومن خلال الافضليات، أو البدائل أو الخيارات الممكنة.

• في حين ان المنهج الثالث، وهو المنهج الماركسي بتنوع تياراته ومداخله المختلفة، وفي مسعاه لانتاج معرفة منتظمة عن طبيعة السلطة، لا ينطلق من " وجهة نظر اللاعب " بل من العملية الاجتماعية السابقة، أي عملية اعادة الانتاج الاجتماعي. وبتكثيف يمكن صياغة السؤال الرئيسي لهذا المنهج كما يلي : ما هي طبيعة السلطة وكيف تتم ممارستها ؟ نقطة التركيز، إذن، في التحليل الذي يعتمد هذا المنهج ليست الملكية ولا المالكين بحد ذاتهم، بل علاقات الانتاج التاريخية المحددة، في ترابطها الوثيق بقوى الانتاج من جهة وبالدولة ومنظومة الافكار الاجتماعية السائدة في التشكيل الاجتماعي من جهة ثانية. إن هذا المنهج يسعى، إذن، وقبل كل شيء الى أن يحدد طبيعة السلطة وليس من يمارسها، أو مقدارها. إن لهذا المنهج نتائج مهمة، يجب تحديدها باختصار ووضوح. فالماركسيون يهتمون بالعلاقة ما بين الطبقات وسلطة الدولة، انطلاقاً من سبب معين بذاته. فهم ينظرون الى الدولة كمؤسسات مادية منفصلة تتمركز عندها علاقات القوة ضمن المجتمع. اذ ليس الدولة، من هذا المنظور، سلطة بذاتها، حيث أنها المؤسسة التي تتجمع السلطة الاجتماعية فيها وتمارس. إن الطابع الطبقي لأي سلطة ولدولة ما لا يشير بالضرورة الى تحريك الامور من وراء الستار، بل أنه يعني المضمون المجتمعي لأفعال الدولة، ويشير، من ثم، الى الطبقة الحاكمة في ذلك المجتمع⁶⁵. إن هذا المنهج ينظر الى الدولة، إذن، باعتبارها مؤسسة مادية محددة تتمركز عندها علاقات القوة ضمن المجتمع. إن الدولة، بحسب هذا المنهج، لا تمتلك سلطة بحد ذاتها، بل أنها " المؤسسة " التي تتجمع السلطة فيها وتمارس. يمكن الاستنتاج، إذن، بأن النقطة الاساسية التي يركز عليها المنهج، ليس العلاقات الشخصية بين مختلف " النخب "، كما أنها ليست " عملية اتخاذ القرارات ذاتها " بل هي تأثيرات الدولة على انتاج واعادة انتاج معينة، سواء كانت هذه التأثيرات حقيقية أو مفترضة. يجب التأكيد على أن حلقة اعادة الانتاج التي تربط الدولة، كأحد مكونات البناء الفوقي، بالقاعدة الاقتصادية هي حلقة تفاعل متبادل. فالقاعدة الاقتصادية تقرر البنية الفوقية السياسية عبر دخولها في عملية انتاج سلطة الدولة وجهاز الدولة، لكن بتعين التأكيد على طبيعة العلاقة هذه وفهمها بشكل سليم. إن العلاقة بين انماط الدولة واساليب الانتاج السائدة ليست علاقة ميكانيكية بسيطة بل هي علاقة مركبة ومعقدة في أن. إن هذا التعقيد هو نتاج تداخل المؤشرات الداخلية والخارجية وتفاعلها وانعكاسها على انماط الدولة والاشكال التي تتخذها، وعلى وجه الخصوص محتوى التراكم الاقتصادي وحجمه والتحويلات الاجتماعية المرافقة له في نشأة وتحول الانظمة السياسية وطبيعة السلطة ذاته⁶⁶.

وعند العودة الى المناهج الثلاثة السابقة يمكن ملاحظة اختلاف التأملات. إذ أن كل منهج منها، حسب طريقته، يحاول وصف وتفسير توزيع السلطة في المجتمع. غير أنه وعلى الرغم من الاختلافات، الناجمة عن تنوع المرجعيات النظرية والمنهجية لهذه المناهج، يلاحظ أن كل منهج يركز تأملاته على سياق محدد للظواهر التي يدرسها ويسعى لانتاج معرفة عنها. وهناك امكانية عملية للاستفادة من بعض عناصر التنظيرات المتنوعة لنخبة السلطة لاثراء تحليلات مناهج السلطة وخاصة المنهج الماركسي.

وما نريد القيام به من وراء مثل هذا التوليف هو المساعدة في تجاوز خطأين شائعين. الاول، ويقوم على معاناة نخبة السلطة بمعزل عن البنية التطبيقية. وحسب وجهة النظر هذه، فإن نخبة السلطة تعني أولئك الذين يتخذون القرارات السياسية، وأن علاقة هؤلاء بالبنية التطبيقية تهمل أو تدفع الى هامش التأملات التي يقوم بها هؤلاء. أما الثاني والذي ساد لمدة طويلة في السوسيولوجيا الماركسية، فهو الذي يهمل (أو على وجه الدقة لا يعير الاهتمام الكافي) الفائدة النظرية والممارسة للتأملات النظرية بصدد النخب، ويعد أن اشكالية البنية التطبيقية (أو المدخل الطبقي) تستنفذ كل القضايا وقادرة على الاجابة على كل الاسئلة المتعلقة بهذه البنية. وارتباطاً بذلك فإنه، وعند مناقشة قضايا " النخب " يجري السعي لاجراء نوع من المماثلة أو المطابقة بين النخبة والطبقة السائدة،

وإذا ظهرت " النخبة " كمجموعة متميزة فانها تقوم بدور حامل أو ناقل Transmission لرغبة الطبقة المسيطرة وممثلة لمصالحها.

وانطلاقاً من هذه الملاحظات يمكن اقتراح مدخل يسمح بالاستفادة من بعض عناصر " المدخل النخبوي " ، أي مدخل نخبة السلطة وادماجه ضمن التأمّلات بصدد السلطة وبما يسمح بإثراء التأمّلات هذه.

ابتداءً لابد من الاشارة الى بعض القضايا الضرورية. إذ لا بد من التمييز بين الطبقة المسيطرة ونخبة السلطة. فالطبقة المسيطرة (بالمعنى الماركسي) هي نتاج النظام الاقتصادي، وينتمي اليها أولئك الناس بسبب علاقاتهم بوسائل الانتاج والموقع المتميز الذي يحتلونه – بسبب تلك العلاقة – في عملية توزيع المنتج الاجتماعي. إن سيطرتهم المجتمعية تعتمد على⁶⁷:

- أ. انهم يمتلكون سلطة الاشراف على وسائل الانتاج، ومنتوج العمل (السيطرة الاقتصادية).
- ب. إن القواعد الاساسية لقوانين الدولة (الدساتير والتشريعات) تضمن لهم حق الاشراف هذا (السيطرة السياسية).
- ج. إن الهيمنة الايديولوجية تبرز وتخدم هذا الحق وتدافع عنه على هذا الصعيد (السيطرة الايديولوجية).

أما " نخبة السلطة " فهي نتاج البنية السياسية، وينتمي اليها أولئك الذين يشاركون في عملية صياغة واتخاذ القرارات الحكومية. وتقوم سلطة هؤلاء على امكانية امتلاك التأثير المباشر على الذين يتخذون القرارات أو على المباشرة في عملية في عملية اتخاذ القرارات. ويمكن العثور على فهم كهذا لنخبة السلطة في اعمال مختلف منطري نخبة السلطة، بدأ من باريتو وميلز حتى هونتر وداهل⁶⁸.

ومن هنا يتبين أن هناك اختلافاً بين التأثير على عملية اتخاذ القرارات وبين المشاركة في هذه العملية. وهذا التمييز ضروري، وذلك لأنه توجد، في الدول المعاصرة، بنى سياسية مختلفة وناس متخصصون في هذين النوعين من الوظائف. ومن جهة ثانية فإن التأثير الخارجي على هذه القرارات يتأتى من بنى متنوعة، مثل الاحزاب السياسية ومجموعات المصالح.... الخ. ولكن ليس من هذه المجموعات لوحدها فقط، اذ تظهر كذلك بنى غير رسمية مختلفة. وارتباطاً بذلك يمكننا القول بأن " نخبة السلطة " هي نتاج البنية السياسية الرسمية وغير الرسمية للمجتمع. وتضم البنى غير الرسمية تلك الاوساط والكتل التي لها وضع status سياسي رسمي ولكنها على الرغم من ذلك تمتلك وسائل للتأثير وتستفيد منها.

ونستطيع أن نحدد " النخبة " هنا بسياقين، أي من خلال (عبر) مضمون النشاط وكذلك شكل النشاط. فمن وجهة نظر مضمون النشاط، تعني النخبة أولئك الذين يشاركون في صياغة البرامج السياسية. أما من وجهة نظر شكل النشاط، فإن النخبة تعني أو تضم أولئك الذين يشاركون في اتخاذ القرارات أو يؤثرون بشكل مباشر على صنّاع القرار. ومن وجهة نظر شكل النشاط يمكن التفرقة بين " نخبة القرارات " و " نخبة التأثيرات ". وهذه التفرقة ضرورية ومفيدة لأن هناك بنى معينة تتيح لوحدها فقط امكانية امتلاك التأثيرات، في حين أن هناك بنى أخرى تخول وتلزم لاتخاذ القرارات.

إن المدخل المقترح هنا يسمح بالتمييز، على الصعيد التحليلي، بين الطبقة المسيطرة ونخبة السلطة، كما يسمح كذلك بالتمييز بين " السيطرة الطبقيّة " و " نخبة السلطة "، بوصفهما نوعين مختلفين للسلطة.

وبعد انجاز " فك الاشتباك " هذا يمكن اقتراح الانتقال الى المرحلة التالية من التأمّلات، ونعني بها تحليل الروابط أو الصلات بين الطبقة والنخبة، بين السيطرة الطبقيّة وسلطة النخبة. ويمكن تحليل هذه الروابط (الصلات) اعتمادا على عدة مؤشرات، ولكن هناك ثلاثة منها تبدو أساسية، انها :

أ. مؤشر التركيب الطبقي للنخبة،

ب. مؤشر تمثيل المصالح الطبقيّة،

ج. مؤشر استقلالية قرارات النخبة.

وعند تحليل المؤشرات الثلاثة يتعين علينا أن نأخذ بنظر الاعتبار عمليتين متعارضتين هما :

- على مستوى المؤشر الاول، تجد هذه السيرورات تعبيرها في انفصال الطبقة والنخب كمجموعات بشرية مستقلة ومتميزة، وكذلك في عملية توحيد تركيب الطبقة والنخبة.

- أما على مستوى المؤشر الثاني فتتجلى ظواهر تمثيل مصالح طبقة أو عدة طبقات من طرف النخبة.

- وعلى مستوى المؤشر الثالث فيمكننا الحديث عن استقلالية (أكبر أو أقل) النخبة في صياغة واتخاذ القرارات.

وبما أن " السيطرة الطبقيّة " و " سلطة النخبة " تعد ظواهر مختلفة فإنه يتوجب معابنتها بشكل مستقل. غير أن مثل هذا التمييز لا يعني أنه لا توجد بينهما أية روابط أو تأثيرات متبادلة. وعلى العموم يمكن تمييز ثلاثة أنواع من التأثيرات :

أ. تبعية العملية السياسية الى ظواهر السيطرة الطبقيّة،

ب. التعزيز والتدعيم الفعال للسيطرة من خلال النشاط المتميز لنخبة السلطة،

ج. تحديد السيطرة من خلال النشاطات اليومية لنخبة السلطة.

هكذا إذن، على الرغم من أن السيطرة تعني شيئا أكثر من عملية اتخاذ القرارات، الا أنها مع ذلك تجد في هذه الأخيرة تعبيرها.

وباختصار شديد نقول بأن السيطرة الطبقيّة تعد ظاهرة مميزة للتشكيلة الاجتماعية، وأن عملية اتخاذ القرارات تتم في اطار تشكيلة محددة، غير أن هذه العملية تمتاز باستقلال ذاتي، ذلك لأن اتخاذ القرارات السياسية يتم في اطار بنية سياسية معقدة ومحكومة بقوانينها النازمة. ولكي يمكن الكشف عن خصوصية هذه العملية فإنه يتعين أن تؤخذ بنظر الاعتبار عناصر البنية السياسية ودورها في عموم العملية، إذ أن السيطرة، لوحدها، غير كافية. إن أية قرارات تتخذ تعتمد قبل كل شيء على قوة تأثيرات مختلف المراكز المطابقة لحلول معينة. وكذلك فإن الطبقة المسيطرة إن ارادت الحصول على حل ما لقضية معينة وجب عليها الحصول على تأثير سياسي ملموس، لذلك فإن السيطرة هنا لوحدها غير كافية. وعلى الصعيد السياسي تمتلك مراكز التأثير " حقوقا متساوية " (نظريا على الأقل)، في حين أن تحقيق " الانتصار " أو " الهزيمة " يعتمد على " حجم " التأثيرات هذه. هنا يجب التأكيد على قضية مهمة تتعلق بالسيطرة ، ويجب أن لا ننسى بأن الطبقة المسيطرة تمتلك وسائل للتأثيرات السياسية خاصة بها فقط. ومن جانب آخر فإن امكانية التأثير على القرارات من طرف الجميع تكون متساوية، ولكن ليس الجميع يمتلكون وسائل متساوية،

فالتبقة المسيطرة تمتلك وسائل غير مسموح بها بالنسبة لبقية الطبقات، وهي سيطرتها على وسائل الاعلام والتأثير الايديولوجي وكذلك امتلاكها لجهاز القمع⁶⁹.

لماذا التأكيد على ضرورة التوليف بين التحليل الطبقي وبين تحليل النخبة ؟ يبدو أن هذا ناجم عن حقيقة أن اعتماد مفهوم " النخبة "، كأداة منهجية لتحديد طبيعة السلطة من حيث هي علاقة قوى طبقية، ولا يحدد الطبقة أو القسم المهيمن داخل هذه العلاقة، ذلك لأنه ينشغل بـ " النخبة الحاكمة " فقط، ومن هنا الحاجة الى هذا " التوليف " الضروري.

المبحث الثالث

مقولات " البرجوازية البيروقراطية " و " البرجوازية الطفيلية " -
نحو إعادة بناء للاشكاليات المرتبطة بهذه المقولات -

منذ ما يقارب الثلاثة عقود، وبنتيجة جملة من التغيرات التي شهدتها البنى الاقتصادية - الاجتماعية في العديد من البلدان، شاعت في الادب السياسي والاقتصادي جملة مفاهيم من بينها مفهومي " البرجوازية البيروقراطية " و " البرجوازية الطفيلية " كأداتين تحليليتين لتوصيف طبيعة السلط السائدة في تلك البلدان. منعا لأي التباس فإن الجهد في هذه النقطة سيتركز على طرح بعض الافكار المتسائلة والملاحظات ذات الطبيعة المنهجية والنظرية كمساهمة متواضعة في اثراء هذه النقطة ذات الطبيعة الهامة، وإعادة النقاش بصدها مجددا⁷⁰.

ابتداء، يتعين الإشارة الى أن البحث التاريخي الملموس للبنية الطبقية ولدنميكية المجتمعات يتطلب جهازا مفاهيمياً ملائماً يسمح يكشف مجموع تعقيد هذه لمجتمعات، وبلورة واستخلاص السمات الأكثر جوهرية فيها. ويجب القول من دون مبالغة أن هذا الجهاز المفاهيمي لم يحدد ولم يعرف بشكل دقيق وموحد. ولهذا فقد لا يبدو " مثيرة للدهشة أن مفاهيم شديدة الوضوح للوهلة الاولى كالتبقة والفئة بحاجة الى تعريف " ⁷¹. لابد، ان، من تدقيق هذه المفاهيم وإعادة قراءة تسمح لنا بتجاوز النزعة التبسيطية في احيان كثيرة.

ولكي يمكن ضبط مفاهيم : البيروقراطية والطفيلية نحتاج الى مضمون مفاهيمي مشترك يساعدنا على التمييز بين مفهوم " الطبقة " و مفهوم " الفئة ". إن هذه الملاحظة ناجمة عن ضرورة انتاج مقولات نظرية تسمح بتوصيف دقيق، صارم ومنضبط للبنية الاجتماعية، وكذلك الكشف عن تلك الحلقات الوسيطة بين الحياة الاجتماعية ونمط الانتاج المادي.

وقبل المباشرة في الحديث التفصيلي عن الطبقة الاجتماعية ومحاولة ضبط المفهوم يتعين علينا التأكيد على الملاحظات التالية⁷²:

أ. لا يمكن الحديث عن الطبقات الاجتماعية من دون ربطها بفترة تاريخية محددة من تطور نمط الانتاج المادي، الملموس، ومن دون ربطها بنمط انتاج محدد، أي تاريخية وملموسية الطبقات الاجتماعية. إنها، أي الطبقات، ليست بنى نظرية مقطوعة الجذور عن الواقع، إذ أن مقولة (الطبقة)، كتجريدة علمية، تستمد مشروعيتها ومصادقيتها المعرفية من كونها تعكس نمطا من العلاقات الناشئة بين مجموعة محددة من الناس لها اساس مشترك وعناصر مشتركة. يتعين هنا إذن استدعاء مفهوم " نمط الانتاج " كمنطلق للتحليل.

ب. وتعني الملاحظة اعلاه أن الحديث عن الطبقات الاجتماعية وتحديد اشكال العلاقات بينها لا معنى له الا بعد الكشف عن العلاقة بين مفهوم الطبقة ومفهوم نمط الانتاج. يستلزم الحديث، اذن، عن طبقات اجتماعية ضرورة القيام بقراءة فعلية للبنية الاجتماعية، في ديناميكيتها، قراءة خاصة لمجتمع له خصوصيته، التي لا تنطبق عليها بعض المفاهيم النظرية العامة، وبالتالي لا بد من القيام بجملته من التوسطات النظرية التي بإمكانها أن تفتح الطريق أمام قراءة للواقع وانتاج معرفة نظرية عنه والكشف عن المكونات الفعلية للبنية الاجتماعية (بطبقاتها وفئاتها). إن الطبقات الاجتماعية ليست شيئاً جامداً، ثابتاً لا يتغير، معطى منذ البداية، بل إنها منتجات للتطور التاريخي الملموس، وانها في الوقت ذاته قواه الديناميكية المحركة دوماً.

ج. لا يمكن الحديث عن طبقة أو طبقات متوازية لأن الحديث يجب أن يبدأ بالبنية الطبقيّة في مجتمع محدد، تلك التي تتكون من ترابط طبقات وفئات اجتماعية مختلفة، تتصارع في مستويات متعددة قائمة في التشكيلة الملموسة. وبالرغم من الانحسار المؤقت لدور العامل الايديولوجي والمساوي المحمومة لتجميعه و " اخفائه بقرار " لأسباب معروفة، لا مجال للخوض في تفاصيلها في هذه المساحة، إلا أنه لا بد من التأكيد على حقيقة بسيطة جداً ولكنها ضرورية، وهي أن مفهوم " الطبقات الاجتماعية " لا يمكن فصله عن مفهوم " الصراع الاجتماعي " حتى وإن " خفت " حدة هذا الصراع في السنوات الاخيرة، واتخذ اشكالا " باهتة " ⁷³.

وينطرح على الفور سؤال مهم : ما هي أهمية هذه الأطروحة في التحليل ؟ أعتقد أن تلك الأهمية تتجلى في ثلاث قضايا :

- الأولى: وهي أنه لا يمكن القيام بتعريف الطبقة الاجتماعية بحد ذاتها، منعزلة، بل يمكن تحديد جوهرها الملموس في ارتباطها الفعلي الوثيق مع الطبقات الأخرى ضمن بنية اجتماعية محددة وتشكيلة ملموسة.
- الثانية : لا يمكن إنجاز مهمة تعريف الطبقة من دون تحديد طبيعة البنية الطبقيّة في اللحظة الملموسة.
- الثالثة : يتعين إبراز مفهوم الطبقة في حالته الديناميكية، رؤية الطبقة في ارتباطها الوثيق مع الطبقات والفئات الأخرى وفي صراعها معها، أي رؤية هذا التشكل ضمن قانون الوحدة/الصراع.

إن إعادة بناء الأطروحات المنهجية المتعلقة بالطبقة الاجتماعية ⁷⁴ تمكننا من القول بأن هناك حاجة لمفهوم مركب للطبقة الاجتماعية يأخذ بنظر الاعتبار لحظات أخرى، عدا اللحظة الاقتصادية. فإذا كان تعريف " الطبقات " يتم في اعمال نظرية متنوعة بالنسبة الى موقعها في الحقل الاقتصادي، أي بالنسبة للمكان الذي تشغله في تنظيم الانتاج الاجتماعي محدد تاريخياً، فإننا نستطيع أن نستنتج أن للموقع الاقتصادي دوراً رئيسياً في تحديد الطبقة الاجتماعية. ففي هذا المجال تبرز أطروحة ماركس الشهيرة: " ستكون الطبقات الاجتماعية كلمة فارغة إذا لم نعرف العناصر الاقتصادية التي تقوم عليها في المجتمعات المعاصرة مثل : العمل الاجير، رأس المال، التبادل، تقسيم العمل، القيمة، النقد، السعر الخ " ⁷⁵. ولكن يتعين علينا أن لا ننسى ملاحظة انجلس حول العامل الاقتصادي التي تشكل أطروحة منهجية هامة في هذا المجال ولكن جرى تأويلها بطريقة خاطئة من بعض " العارفين " بالفكر الماركسي أو نقاده. كان أنجلس يتحدث عن العامل الاقتصادي في التاريخ باعتباره المقرر في نهاية المطاف وليس الوحيد. فعلى سبيل المثال إن " تماثل " المداخل أو الشروط الاقتصادية للوجود أو المعيشة لا يكفي لجعل من جماعة ما طبقة اجتماعية بالمعنى الدقيق للكلمة، إذ نستطيع القول أن الموقع الاقتصادي غير كاف بحد ذاته لتعريف الطبقة الاجتماعية. ويصبح من الضروري العودة الى اللحظات الأخرى في التحليل، أي

الى المواقع ضمن العلاقات الايديولوجية والسياسية للتقسيم الاجتماعي للعمل. نستطيع القول، إذن، أن طبقة اجتماعية معينة تتحدد ضمن اطار تكوين اجتماعي معين استنادا الى موقعها في تقسيم العمل الاجتماعي، أي الذي يضم الحقوق السياسية، الايديولوجية، اضافة الى الحقل الاقتصادي. وهذا الموقف ينسجم مع التحديد البنوي للطبقات، أي الشكل الذي يؤثر فيه التحديد من قبل البنية (علاقات الانتاج، السيطرة/الخضوع السياسي والايديولوجي، على الممارسات الطبقيّة) على حد تعبير بولنتزاس⁷⁶.

فالتبقات الاجتماعية تتحدد جدلياً، إذن، بثلاث لحظات، كما اسلفت سابقا : المستوى الاقتصادي، المستوى السياسي، المستوى الايديولوجي، التي تشكل مصفوفة اسلوب الانتاج المسيطر في التكوين الاجتماعي الملموس، في علاقته ببناء فوق حقوقي يقوم عليه ويستند إليه، وحيث يلعب المستوى المسيطر في هذه المصفوفة الدور الحاسم في تشكيل ملامح الطبقات في هذه التكوين دون نسيان حقيقة أن المستويات المختلفة للتكوين المذكور تتشابك في وحدة جدلية وتفاعل فعلها في أن واحد⁷⁷.

إن الطبقات بالمعنى الذي نفهمه من خلال هذا التركيب للاطروحات السابقة، هي كينونات واقعية، فعلية، وليس مجموعات رأكدة، أو بنى منطقية فقط. نسميها إذن بالطبقات الاجتماعية، ذلك لأن الفروقات الناشئة بينها تؤثر على مختلف جوانب الحياة. فالتبقات تطور عاداتها وتقاليدها، ووعيها الاجتماعي، وتصوغ (تخلق) نمطها المتميز للمعيشة، كما تقيم تنظيمها السياسي والاشكال الايديولوجية التي يتجلى (يبرز) فيها اختلاف المصالح وتطلعات أعضاء الطبقة.

الآن وبعد أن راكمنا معرفة مكثفة، بإمكاننا أن نسعى الى الاجابة عن سؤال جديد، وهو المرتبط أصلاً باشكاليتنا المطروحة. هذا السؤال مصاغ كما يلي : ما هي الفئة الاجتماعية، وما هي الفروقات بينها وبين الطبقة الاجتماعية ؟

يتعين علينا، في مسعى الاجابة على هذا السؤال، أن نثير العديد من القضايا في هذا المجال، يمكن تلخيصها في ضرورة تحديد :

- أ. مضمون الفئة الاجتماعية،
- ب. حقل هذا المفهوم، أين ينشط، ماهي حدوده ؟
- ج. العلاقة التي ترتبط بها الفئة الاجتماعية تجاه الطبقة،
- د. المعيار (أو المعايير) المساعدة في تحديد الفئة الاجتماعية.

بداية، يمكن القول أن مفهوم " الفئة الاجتماعية " يستخدم، في السوسيولوجيا، بمعان مختلفة. وفي مسعانا للبحث عن المعنى العام الذي يختلف وراء هذا المفهوم يمكن القول بأن " الفئة " هي تلك الجماعة من الناس التي هي ليست بطبقة ولا بمجموعة عرقية، بل هي عبارة عن جماعة من الناس تمتاز بتمائل ظروف معيشة اعضائها. غير أن هذا التحديد عام وعرضي وينجم عنه عدة معانٍ. على الغالب، يظهر مصطلح الفئة بعدة معانٍ من بينها ما يلي⁷⁸ :

- أ. يمكن أن يسمى بالفئة ذلك الجزء المحدد من طبقة، الذي يمكن تميزه على أساس معيار مستوى الدخول (برجوازية كبيرة، متوسطة، صغيرة، ارسقراطية عمالية.... الخ)، أو على أساس معيار حقل النشاط الاقتصادي (برجوازية صناعية، تجارية، عمال زراعيين، عمال صناعيين.... الخ)، أو على أساس المعيار الاقليمي أو العرقي (يجري الحديث أحيانا عن برجوازية اقليم معين أو عن " فئة " من البرجوازية اليهودية).

- ب. يجري الحديث كذلك عن " الفئة " ويقصد بذلك توحد (اندماج) " أجنحة " محددة تنتمي لطبقات اجتماعية مختلفة تمتاز بتمائل ظروف المعيشة.
- ج. واخيراً يمكن أن تسمى بـ " الفئة " تلك الجماعة من الناس التي تظهر كما لو أنها خارج التقسيمات الطبقيّة الأساسية وتمتاز بمنظومة محددة وواضحة لنمط المعيشة (الانتلجنسيا، " البروليتاريا الرثة ").

يجري تقديم هذه التعريفات باستخدام مصطلحات متنوعة. فعلى سبيل المثال يشار، في بعض الكتابات، الى انعدام نسق System مصطلحاتي فيما يتعلق بهذه التقسيمات، إذ يجري أحيانا الحديث عن " أجنحة طبقية "، وأحيانا عن " أجزاء الطبقة "، أو عن " مجموعات طبقية "، أو " شرائح الطبقة " بل وحتى أحيانا عن " طبقات داخل الطبقة " 79.

هكذا إذن يتعين، على الصعيد النظري، الانشغال بالقضية المتعلقة بتنوع أنماط الظواهر التي تسمى بالفئات. ونظرا لإنعدام نسق منضبط، كما جرت الإشارة إليه أعلاه، يتعين بلورة مصطلح قد يساعد في ضبط مفهوم " الفئات الاجتماعية "، وهذا المصطلح هو مصطلح " التمايز الاجتماعي ". هناك بعض البحاثة ممن يرغب في تسمية التمايز الاجتماعي بالفئوية (نسبة الى فئة) وذلك بحسب واحد من المقاييس، أو بحسب أحد الفروق، وبهذه الطريقة يتم تقسيم الجماعات حسب التأهيل، المهارة، الدخول، وتسمى تلك الجماعات (المجموعات) بالفئات. وعلى هذا الأساس يتحدث بعض الباحثين 80 عن ظهور فئات (جماعات) من الناس ذات مهارات متماثلة، أو " فئات داخلية " داخل الطبقة. غير أنه يتعين الإشارة الى أن هذا الطرح غير دقيق من الناحية المنهجية، فمثل هذا التصور لا يفترض، أو على وجه الدقة، لا يجعل من خصائص الوضع الاجتماعي موضوعا لدراسات مستقلة.

هناك قضية أخرى تتعلق بالبحث عن أدوات " تقنيات " أدق لبحث هذا النوع من الفروقات. وإبتداءً يتعين القول أنها ليست قضية سهلة وبسيطة، غير أن التأمل النظري يجب أن يؤدي الى تحقيق مطلب انتاج أدوات كهذه.

إن ظاهرة الانسجام الداخلي والتمييز عن الظواهر الأخرى لا تستنفد ثراء ظواهر أخرى، يجب رؤيتها، ولهذا ومن أجل فهم أشمل وأعمق نقترح العودة الى طرح آخر. مثل هذا الطرح سيعطي دوراً أعم للجماعة الاجتماعية- المهنية باعتبارها مجموعات متقاربة مهنية، وتمثل تجمعاً واعياً للمصالح، نوعاً محدداً من المواقف الاجتماعي/سياسية. وإذا قبلنا، إبتداءً، بطرح كهذا، وفهم كهذا للفئة فإننا سنطرح التساؤلات التالية :

- أي درجة سيتعين على " الفئات " المفهومة بهذه الصورة أن تتمتع بخاصية الانسجام الداخلي والتمايز عن الفئات الأخرى ؟
- هل يتعين على الفئات أن توجد في علاقة خطية بالنسبة لبعضها البعض ؟
- هل يتوجب على هذه الفئات أن توضع، في مختلف مستويات البنية الاجتماعية، بشكل متماثل؟

ويمكن تعميق التحليل بصدد التمييز بين مفهوم " الفئة الاجتماعية " و " الطبقة الاجتماعية " على أساس موضوعية المعايير، سواء تعلق الأمر بالطبقة أو الفئة، ونستطيع أن نقول إن أحد الفروقات يعتمد على درجة الارتباط بالعملية الانتاجية. ونظراً لأن العلاقات الناشئة بين الطبقات الاجتماعية

تنبثق في حقل الانتاج، وإنطلاقاً من حقيقة أن الطريقة الأساسية لحصولها على وسائل المعيشة الضرورية تتمثل بالوجود الدائم في وضع مالك شروط العمل أو العامل الاجير (في الرأسمالية على سبيل المثال) المنفصل عن شروط عمله، فإن العلاقات هذه تمتاز بالديمومة والثبات، لذا نطلق عليها العلاقات الطبقيّة، في حين تظهر الى جانب هذه الطبقات بعض المجموعات من الناس، وأثناء مسعاها للحصول على الشروط الأساسية لمعيشتها يمكنها أن تدخل في علاقات قصيرة الاجل وغير منتظمة. إن عدم الانتظام وقصر المدى هذا يمكننا من أن نبلور مفهومين يعبر عنه وهو مفهوم " العلاقات شبه الطبقيّة "، أي أن ارتباط تلك الجماعات التي نسميها بـ " الفئات الاجتماعية " يرتب مفهوم " العلاقات شبه الطبقيّة " حقيقة هامة يتعين الإشارة إليها. إنطلاقاً من فكرة سابقة طرحتها وقوامها أن مفهوم " الطبقة الاجتماعية " لا معنى له دون ربطه بمفهوم " نمط الانتاج "، فإنه يمكننا القول أن الفئات الاجتماعية لا ترتبط بالضرورة بنمط إنتاج محدد إنما تتنوع علاقاتها وترتبط بأنماط انتاجية مختلفة. إن موقعها ضمن التكوين الاجتماعي لا ينتج عن علاقات الملكية لوسائل الانتاج وشروط العمل، بل ينتج عن خصائص مميزة لحقول أخرى في التكوين الاجتماعي.

ونستطيع أن نفرز تلك المجموعات الاجتماعية التي تنتمي إليها الفئات الاجتماعية، بإعتبارها تلك التي لا تدخل ضمن مجموعات المنتجين المباشرين، أي أن أعضائها ليسوا بملكين لوسائل الانتاج ولا بشروط العمل، أو حتى لمالكي المنتج المباشر (كما في النظام العبودي)، ولكنهم رغم ذلك " يستحوذون " - عبر قنوات مختلفة - على منتوج العمل الإضافي للمنتج المباشر. لعل هذه الحقيقة تطرح تساؤلاً مهماً هو : ما الذي يستدعي ذلك ؟ نستطيع القول أن هناك " ضرورات " متنوعة ذات طبيعة اقتصادية، إجتماعية، بل وحتى سياسية تعود الى أن مالكي وسائل الانتاج وشروط العمل " مضطرون "، لأسباب متنوعة، للتنازل عن جزء منه الى مجموعات اجتماعية أخرى، تؤدي " وظائف محددة " في عملية إعادة إنتاج التكوين الاجتماعي دون " تعقيدات تذكر ". وارتباطاً بذلك يمكن القول أن إعادة إنتاج الفئات الاجتماعية مرتبطة بشدة بالارتباط بالعلاقة بالطبقات الأساس، ولكن ليس حصراً.

سنستخدم هذه المعرفة التي راكمناها، بصدد " الفئة الاجتماعية "، في محاولة لإنتاج معرفة نظرية عن كل من " البرجوازية البيروقراطية " و " البرجوازية الطفيلية ".

لنبدأ، إذن، بالبرجوازية البيروقراطية.

لقد جرت محاولات عديدة⁸¹ لصياغة المفهوم النظري للبرجوازية البيروقراطية في العديد من البلدان. وقد سعت تلك المحاولات لبناء عناصر للتحليل تساهم في الكشف عن " العوامل الموضوعية " التي أدت الى " ميلاد " هذه الفئة الاجتماعية ونموها واتساعها المذهل وسيطرتها، خلال فترات قصيرة، على كامل البناء الاجتماعي في بلدان عدة. ولهذا لن ننشغل في عمل تفصيلي، بل سنحاول تقديم بعض الملاحظات المكثفة التي بإمكانها أن تساعد في فهم هذه الفئة والاشكالات المرتبطة بها.

في البلدان التي وصلت فيها البرجوازية الى السلطة يعد " القطاع الحكومي " بطبعه رأسمالية دولة، نوعاً من أنواع الملكية الرأسمالية الجماعية، ذلك لأن البرجوازية استخدمت وتستخدّم هذا القطاع من أجل خلق القاعدة الاقتصادية لتركيز سلطتها وتطورها كطبقة مستقلة. ومع نمو " المؤسسات العامة " تتضخم أجهزة الدولة وتتعدد الأجهزة الإدارية. وقد اصطلح على هذه المجموعات " الحاكم " مصطلح البيروقراطية التي تعتبر ظاهرة متميزة في معظم البلدان "

النامية". وتستغل الدواوينية البيروقراطية مركزها في الخدمة والوظيفة لا لإبتزاز المداخل القانونية بصورة رواتب عالية فحسب، بل وأيضاً لإبتزاز المداخل غير القانونية (الرشوات، العمولات، الخ). ويصبح جهاز الدولة وسيلة هامة لتكوين البرجوازية البيروقراطية، والمقصود هنا تكوين البرجوازية من بيئة الدواوينية المفسدة.

وبمشاركة الدولة في النشاط الانتاجي، واتساع القطاع الحكومي، تنمو القاعدة الاجتماعية لهذه الفئة، بحيث تضم جماعات مهنية متباينة، كالبيروقراطية والتكنوقراط من ضباط المؤسسة العسكرية وموظفي جهاز الدولة وغيرهم، أولئك الذين يستغلون الامكانيات المتوفرة، في " تطوير المجالات غير الانتاجية والخدمات ما يؤدي الى تضخم الجهاز الاداري الذي تقبع في قمته اعداد مضطردة النمو من البرجوازية التي تلعب السلطة السياسية دور رأس المال بالنسبة لها بوصفها (أي السلطة السياسية) وسيلة استقطاع جزء كبير من الفائض الاقتصادي، بل وطريقاً الى تحقيق تراكم رأسمالي يتيح لهذه الفئة أن تشارك القطاع الخاص بحيث ينشأ تداخل بين مصالحه وبين البرجوازية البيروقراطية، سواء عن طريق مشاريع مشتركة، أو خاصة، أو بواسطة الصفقات والاتفاقات غير المعلنة وغير المشروعة⁸². وتكون النتيجة الطبيعية هي اندماج هذه الفئة، عبر جهازها البيروقراطي، مع الرأسمال الخاص، ويحدث " عقد قران " طبقي من نوع جديد، وتتم عملية " طبيعية " للتركز الرأسمالي.

في البلدان التي توجد فيها علاقات رأسمالية متطورة نسبياً تستعمل عادة الدخول العالية لكبار موظفي الدولة وكبار العسكريين والفئات العليا من الاختصاصيين الفنيين، أي تلك الفئات التي تحتل مركز القيادة واتخاذ القرارات في الدولة ومواقع الانتاج وتحصل على دخولها من خلال الدورة الثانية لتوزيع الدخل القومي، تستعمل دخولها عادة على شكل توظيفات رأسمالية مباشرة في قطاع التداول وفي فروع مختلفة من الانتاج المادي. وبفضل توفر الشروط الاجتماعية/اقتصادية، يتحول رأس المال البيروقراطي الى رأسمال تجاري وصناعي⁸³. وهكذا من ثم توجد امكانية موضوعية، في ظروف تاريخية محددة، لنشأة رأسمالية بيروقراطية تتحد مع رأس المال الطفيلي الكبير وتحدد مصائر تطور البلد المعين.

إن استكمال مظاهر السلطة السياسية في " البلدان النامية " لا يتم عادة إلا من خلال السيطرة على الجهاز البيروقراطي وضمان ولائه وانقياده لمتطلبات النظام السائد في البلاد، وبالتالي فإن البيروقراطيين يحتلون عموماً مواقع استراتيجية تؤهلهم للاستئثار بقدر متعاظم من السلطات والنفوذ السياسي.

ومن دون الدخول في التفاصيل، يمكن القول إن البرجوازية البيروقراطية في الكثير من " البلدان النامية " مارست وتمارس هيمنة واضحة على بقية " الشرائح " البرجوازية بحيث يمكن عدها التشكل الطبقي الأكثر وضوحاً في تلك البلدان، وإن شهدت السنوات الاخيرة تغيرات عديدة تحتاج الى دراسات تفصيلية ولموسة لتبيان طبيعتها. وكما تشير التجربة التاريخية فإن البرجوازية البيروقراطية حاولت وتحاول ممارسة السلطة والحكم على أنها قوة فوق الطبقات وبعيدة عن الصراعات الناشئة بين البنية الاجتماعية، وتحكمها لصالح المجتمع، بينما هي في واقع الحال تحكم لمصلحة الطبقة المسيطرة (أو الائتلاف المهيمن)، للحفاظ على وتوطيد علاقات الانتاج الرأسمالية. غير أن تحررها من الارتباط العضوي بأي من " الاجنحة " المتعددة للبرجوازية، يتيح لها استخدام " أكثر دهاءاً " ويمكنها من القدرة على المناورة على صعيد داخلي وحتى على صعيد خارجي. إن هذه الميزة للبرجوازية البيروقراطية وقدرتها على التصرف بمرونة كبيرة دفعت بعض الباحثين⁸⁴ الى اعتبارها " طبقة مستقلة ".

استنادا الى الملاحظات التي تبلورت، حتى الان، حول مفاهيم " الطبقة " أو " الفئة " نستطيع أن نستنتج بأن البرجوازية البيروقراطية لا تشكل طبقة مستقلة بالمعنى العلمي. فمن المعلوم أن الطبقة لا تتحدد فقط بالمشاركة في انتاج وتوزيع الدخل القومي، بل تتحدد كذلك بدور مستقل في البنية الاجتماعية، وبجذور راسخة في اسس المجتمع الاقتصادية، كما أن كل طبقة تبلور اشكالها الخاصة في الملكية. في حين نلاحظ أن البيروقراطية لا تملك أيا من هذه الملامح الاجتماعية وليس لها موقع مستقل في صيرورة الانتاج والتوزيع، ولا جذور مستقلة في الملكية. فوحدتها لا تستند الى دورها في الانتاج وعلاقتها بوسائل الانتاج، وإنما الى وظيفتها الادارية التي تستمد امتيازاتها منها. أما وظائفها فعائدة الى جوهرها، الى التقنية السياسية للسيطرة الطبقة. إن حضور البيروقراطية، مع اعتبار كل الاختلافات في اشكالها، ومع اعتبار وزنها النوعي الخاص، يطبع كل نظام طبقي، وليس قوتها، سوى انعكاس لواقع طبقي محدد، فالبيروقراطية التي ترتبط بشكل وثيق للغاية بالطبقة المسيطرة اقتصاديا، تتغذى بجذور هذه الطبقة الاجتماعية، وتبقى ببقائها، وتسقط بسقوطها. إنها تأمر وتحكم وتدير وتوزع، لكنها لا تخلق (بعكس كل طبقة مسيطرة) أساساً اجتماعيا لسيطرتها (بشكل شروط خاصة للملكية).

إن ما يميز " البرجوازية البيروقراطية " هو علاقاتها النوعية بالسلطة كمؤسسة وانتمائها الى جهاز الدولة. إنها كما يقول (بولنتزاس) نتاج لعلاقة الدولة بالبنية الاقتصادية من ناحية وبالطبقات واقسامها المختلفة من ناحية أخرى. إن ما يسمى بالسلطة البيروقراطية ليس في الحقيقة الا ممارسة الدولة لوظائفها، ويتطابق اداء البيروقراطية، في التحليل النهائي، مع المصلحة السياسية للطبقة المهيمنة، وذلك عبر العلاقة المعقدة بين الدولة والسلطة السياسية للطبقة المهيمنة وليس من خلال الانتماءات الطبقة للبيروقراطية. وهذا يتضح في الحالة التي تكون الطبقة التي بيدها مقاليد السلطة غير الطبقة المهيمنة، عندئذ تمارس البيروقراطية السلطة لحساب الطبقة المهيمنة. ومن هنا يتضح خطأ المقاربات التي تؤسس علاقة البيروقراطية بالسلطة السياسية للطبقة المهيمنة على وحدة انتماءاتها الطبقة فنتجت عن علاقات القرابة والمصاهرة التي تربط عناصر البيروقراطية العليا بأعضاء الطبقة المهيمنة. إن هذه العلاقات يمكن ادماجها في التحليل باعتبارها علاقات ناجمة عن مصالح مادية وتنشأ على هذا الاساس وليس على أساس علاقات " مصاهرة أو قرابة " فقط⁸⁵.

إن البرجوازية البيروقراطية تتزايد وتتجدد بفضل تراتب اداري، وتأتي امتيازاتها من استغلال " القطاع الحكومي " لا من علاقات انتاج محددة. إن الرأسمال البيروقراطي لا يستمد موارده الرأسمالية من المؤسسات الصناعية والتجارية مباشرة وإنما يستحوذ على فائض القيمة الاجتماعي (العائد للمجتمع ككل). إن هذا الواقع يفسر كيف أن مؤسسات الرأسمالية البيروقراطية تسجل خسائر كبيرة في كثير من الاحيان ولكن البرجوازية البيروقراطية، برغم ذلك تزداد ثراءً !.

ومن جهة أخرى لا تتوقف الوظيفة الخاصة للبيروقراطية كفئة اجتماعية على طبيعة انتماءاتها الطبقة، أو على النشاط السياسي للطبقات التي خرجت من صفوفها، وإنما تتحدد هذه الوظيفة بالدور الملموس الذي يلعبه جهاز الدولة داخل التكوين الاجتماعي ككل وعلاقاته المعقدة بطبقاته. وهذا بالتحديد هو ما يفسر لنا وحدة البيروقراطية وتماسكها بالرغم من اختلاف وتباين منابعها الطبقة، وكذلك لا يمكننا ارجاع هذه الوحدة الى وحدة الطبقة التي بيدها سلطة الدولة.

إن المعيار الذي يحدد انتماء الفرد الى هذه الفئة ليس حجم دخله ولا موقعه أو منصبه، وإنما في الأساس، مدى نفوذه في اتخاذ القرار السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي، أي دوره في عملية إعادة الانتاج الاجتماعي. إن البرجوازية البيروقراطية لا تمتلك وسائل الانتاج، إلا أنها بحكم مواقعها تمتلك امكانية التحكم في الانتاج ذاته، كما أنها تسيطر على وسائل الانتاج ليس بالملكية وإنما بالحيازة. وفي ظروف الافتقار الى أبسط قواعد الرقابة وضعف أو إنعدام وجود مؤسسات ديمقراطية تستطيع البرجوازية البيروقراطية أن تمتلك حرية التصرف المطلق بالفائض الاقتصادي العائد للمجتمع. ومن جانب آخر فإن علاقات القرابة والمصاهرة المتشابكة مع " قادة السلطة " تكفل لهم الحماية والاستقرار، وتؤمن لهم حرية التحرك " بدون رقيب أو حسيب في اعمالهم ".

ومن جهة أخرى يمكن القول إن دخول البرجوازية البيروقراطية، في شروط معينة من تطورها التاريخي، في تناقض مع الطبقات المسيطرة في البلدان الرأسمالية المتقدمة، لا ينفي وجود علاقة التبعية التي تربطها بها، ولا يدل هذا على أن قطع هذه العلاقة هو منطق صيرورتها الطبقيّة، حتى وإن توفرت عندها – افتراضاً – الإرادة الطبقيّة للقيام بذلك، لأن تحقيق ذلك يستلزم بالضرورة تحويلاً جذرياً في بنية علاقات الانتاج وبالتالي قلباً جذرياً لعلاقات الهيمنة/التبعية، وهذا غير ممكن لهذه الفئة⁸⁶.

لننتقل الآن الى " البرجوازية الطفيلية " في محاولة للإجابة على سؤال مهم هو مدى مشروعية هذا المفهوم أولاً ؟

شهدت العقود الأخيرة كثرة الحديث عن " الطفيلية " وعن " البرجوازية الطفيلية " و " الأنشطة الطفيلية "، حتى لقد أصبحت هذه التعبيرات والمصطلحات أكثر التعبيرات شيوعاً وانتشاراً في القاموس السياسي⁸⁷.

هل أن مفهوم " البرجوازية الطفيلية " يرتقي الى المفهوم العلمي الذي يمكن تبنيه في فهم وتحليل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الراهنة أم هو مفهوم دعائي، لا ينفذ الى جوهر الظواهر العينية ولا يصلح أن يكون أداة تحليلية سليمة لتشخيص الواقع الاجتماعي/الاقتصادي الراهن. إن الارتكان الى هذا المفهوم السهل الشائع قد يدفعنا الى قبول توصيف سطحي للظواهر السائدة، دون القيام بعمليات " التمحيص العلمي " والتأمل النظري الواجب للمفاهيم المجردة وعلاقاتها بالظواهر والوقائع العينية المجسدة. وتطرح هذه الملاحظة عدة اسئلة من قبيل: هل أصبحت هذه الفئة جزءاً مكوناً من بنية طبقية محددة أم أنها مجرد أنشطة وممارسات سياسية واقتصادية وايدولوجية ؟ هل هي شريك في السلطة وما هي حدود هذه الشراكة، وهل يمكن لها أن تهيمن على السلطة ؟ والسؤال الصعب – هل هناك نمط انتاج طفيلي كي نقول أن هذه الفئة لها سند قوي في قوى إنتاجية، ومن ثم تصبح مهيمنة ؟.

في مسعى الاجابة عن هذه الاسئلة، وغيرها، شهدت العقود الثلاثة الاخيرة جدلاً خصباً وثيراً لتدقيق هذا المفهوم والتأكد من شرعيته، أو عدمها. وبدون الدخول في التفاصيل يمكن القول أن هناك إتجاهين رئيسيين في المناقشة هما⁸⁸ :

الإتجاه الأول، وهو الإتجاه الرافض لإستخدام مفهوم البرجوازية الطفيلية، ويعتقد أنه غير شرعي من الناحية العلمية. فهناك من الباحثين⁸⁹ من يعتقد بأن هذا التعبير (الطفيلية) هو تعبير هلامي،

ولهذا فإن الباحثين الذين أنتجوا واستخدموا مفهوم (الطفيلية) كانوا مضطرين الى إضافة جملة من الاستدراكات والتحفظات على تحديداتهم. ولهذا يتساءل هؤلاء عن معنى " الطفيلية "، وهل تشمل نشاطا دون آخر، أو بتعبير أدق هل تعني النشاط الذي لا يساهم في عمليات الإنتاج المادي ؟ وإضافة لذلك هل " الطفيلية " وصف لفئة دون أخرى ؟. ولهذا نراهم يعترضون على تعبير (الطفيلية) لأن المطلوب، بحسب هؤلاء، هو توصيف سمات التطور الرأسمالي في " العالم الثالث " في ظرف مثل هذا وليس صفات الطبقة نفسها. إذا سلمنا بأن البرجوازية تنطلق من تحقيق أقصى ربح ممكن من خلال نشاطها، وإذا كان الإطار العام للنشاط الاقتصادي في بلد ما يجعل من المقولة، على سبيل المثال، النشاط الأكثر ربحية، اليس هذا النشاط عقلانيا من وجهة نظر البرجوازية ؟ وبالتالي ينطرح تساؤل آخر : من هو الطفيلي ؟ أهو إطار النشاط العام الذي يشترط كل المجتمع عمليا في ظل التبعية ؟ أم هو طبقة معينة ضمن الطبقات الأخرى ؟⁹⁰.

الاتجاه الثاني، وهو الاتجاه الذي يعتقد بمشروعية استخدام هذا المفهوم، كأداة تحليلية، لتوصيف التطور الملموس لفئة اجتماعية محددة وبروزها في البنية الاجتماعية في بلدان عديدة، وتوسع نشاطها ومسعاها للسيطرة على توجيه الاقتصاد والسياسة في هذه البلدان. وينطلق هذا الاتجاه من حقيقة أن ملاحظة الواقع وكذلك من الدراسات التي أجريت في بلدان عدة تبين أن هناك نمواً سريعاً ومتعاضماً لفئة اجتماعية، تقدر ثرواتها بأرقام " فلكية " ومن دون أن يكون لهذه الثروات وجود مادي ملموس في أصول إنتاجية. ومن بين العوامل التي ساعدت على هذا النمو السريع لهذه الفئات يشار الى إرتباطها بالفساد في قمة السلطة وإختراقها لأجهزة الدولة و " القطاع الحكومي " وتمكنها بالفساد والإفساد أن تسخر موارد الاقتصاد العينية والمالية لخدمتها وتحقيق ثرائها، إضافة الى الإستفادة من الإختلالات في الاقتصاد وانتشار المضاربات والتهرب من الضرائب الجمركية والضرائب على الدخل. وقد تمكنت هذه الفئات بحكم نفوذها السياسي المتزايد من ناحية، ويفضل ثرائها الاسطوري المتزايد، وسيطرتها على بعض أوجه النشاط الاقتصادي من ناحية أخرى أن تهيمن على المفاصل الأساسية للاقتصاد والمجتمع في العديد من البلدان.

وبهدف تعميق المعرفة بالظاهرة الطفيلية في الاقتصاد يلح أنصار هذا الاتجاه على ضرورة التفرقة بين مفاهيم عديدة، الأول ما يمكن تسميته بـ " الأنشطة الطفيلية " والثاني ما يمكن تسميته بـ " الدخل الطفيلية " والثالث ما يمكن تسميته بـ " عناصر وفئات الرأسمالية الطفيلية ".

ويجري تعريف " النشاط الطفيلي " على أنه " نشاط ناقل للثروة ومجاله الاساسي التبادل.... فهو نشاط غير منتج للثروة أو القيمة، وممارسته تتم في المقام الاول خارج الانتاج " ⁹¹. إن مصطلح " الأنشطة الطفيلية " يعد مفهوماً أعم وأوسع، ويغطي عدداً من الأنشطة الاقتصادية والممارسات الاجتماعية التي ينخرط فيها أقسام واسعة من الناس على اختلاف مواقعهم الاجتماعية.

أما " الدخل الطفيلية " فتعرف على أنها تلك الدخل التي تتولد " من اعمال وساطة في معاملات يكون طرفها القطاع العام من جانب والقطاع الخاص من جانب آخر، فقد يكون طرفها الآخر مؤسسة أجنبية في الخارج تتعامل مع القطاع عن طريق هذه الوساطة وقد تنشأ هذه الدخل عن اعمال (مقاولات الباطن) التي يعهد بها القطاع العام الى القطاع الخاص " ⁹².

وحين يجري الحديث عن " الرأسمالية الطفيلية " فيجب تركيز الانتباه وبذل جهود أكبر لجهة تمحيص واختيار هذا المفهوم وماذا يقصد به تحديداً. ويجري التساؤل حول هل برزت فئة

رأسمالية جديدة ومتميزة عن كافة الفئات والشرائح الرأسمالية التقليدية المتعارف عليها بالتصنيفات الطبقيّة (رأسمالية زراعية، رأسمالية تجارية، رأسمالية صناعية الخ) أم أن مصطلح "الرأسمالية الطفيلية" هو تسمية جديدة لفئات رأسمالية قديمة نعرفها جيداً ونتعايش معها منذ فترة غير وجيزة.

وإذا تم توصيف "الرأسمالية الطفيلية" على أنها فئة لها خصائصها التكوينية والتشريحية المتميزة، يبرز على الفور سؤال آخر: هل هذه الفئة (الرأسمالية الطفيلية) هي الفئة المسيطرة (أو المهيمنة) على الاقتصاد والمجتمع أم لا؟، إذ كما تشير التجربة فقد توجد وتتبلور في المجتمع فئات "رأسمالية طفيلية" يمكن رؤيتها بالعين المجردة، دون حاجة لمجهر، ولكن قد تظل فئات هامشية (غير مركزية) في تبيان مجمل التشكيل الاجتماعي القائم. عندها ينطرح تساؤل آخر: أين توجد "الرأسمالية الطفيلية" بالدقة؟ هل هي تقع خارج "العملية الانتاجية"؟ وما هي حدود هذه العملية؟

في مسعى الاجابة عن هذه الأسئلة يمكن القول إن المجال الرئيس لنشاط "الرأسمالية الطفيلية" يكمن في مجال التداول وليس في مجال الانتاج وخلق القيم. إن الأنشطة والدخول الطفيلية لا ترتبط بالعملية الانتاجية، وإنما ترتبط بعمليات الوساطة والتوزيع والتداول. ويعني ذلك أن الارباح التي تجنيها "البرجوازية الطفيلية" ناتجة عن نشاط لا يضيف شيئاً الى الانتاج، ويجب أن لا نخلط بين هذه وبين التجارة. التجارة هي القيام بوظيفة محددة، ولكن هناك أنشطة طفيلية بمعنى أنها لا تضيف شيئاً الى عملية الانتاج والتوزيع ولا تقوم بأي وظيفة اقتصادية⁹³. وهذا يستحث بدوره ضرورة تعريف "العمل المنتج" و "العمل غير المنتج" من وجهة نظر تطور المجتمع والجماعة في لحظة تاريخية من تطورها، وقد قمت بتناول هذه الاشكالية بشكل تفصيلي في عمل آخر⁹⁴ وبالتالي لن ندخل في تفاصيل ذلك.

يتخذ رأس المال العامل في المجالات التي تنشط فيها الرأسمالية الطفيلية سمات محددة، ويقوم على استغلال النفوذ والفساد، وإستخدام قوى "غير اقتصادية" في التعامل وتحقيق الدخول والارباح الطائلة، ويهيمن عليه طابع المضاربة الواسعة. ويلاحظ أن هناك درجة عالية من السيولة في حركة رأس المال التجاري والمضارباتي، إذ ينتقل أصحاب رؤوس الاموال الطفيلية من نشاط الى اخر بسرعة شديدة سعياً، وراء أعلى ربح ممكن وأعلى معدل سرعة لدورة رأس المال، وهنا ظهر مصطلح "الارانب" في مصر للتدليل على هذا الثراء السريع لاعضاء هذه المجموعات والذي تنامي بمتوالية هندسية!. وثمة ظاهرة متميزة يجب ابرازها وهي "السيولة البالغة" التي تنتقل بها بعض العناصر من مراتب "البروليتاريا الرثة" الى مراتب الرأسمالية الطفيلية. ويلاحظ كذلك أن الدخول والثروات الطفيلية لا تتولد عادة من خلال الاساليب "المألوفة" في المجتمعات المتقدمة، بل هي تقوم على عمليات للنهب والاعتصاب المنظم الذي تقوم به عناصر ومجموعات منظمة هي أشبه ما تكون بعناصر المافيا التقليدية.

وهكذا يمكن الاستنتاج بأن الفئات الرأسمالية الطفيلية يمكن أن تكون حلقة وصل بين أقسام مهمة من رأس المال الدولي في الخارج، وبين عمليات تفكيك وتصفية ركائز العمليات الانتاجية وانتشار الفساد الاقتصادي الواسع وقيم السلب والنهب في الداخل. ومن جهة أخرى يتعين التأكيد على أن الطفيلية ليست ظاهرة قاصرة على القطاع الخاص أو النشاط الخاص، بل إنها تمتد الى القطاع الاقتصادي للدولة، ويعني ذلك أن الطفيلية مرتبطة بالشرائح المختلفة للبرجوازية. كما يمكن الحديث عن نمو "الطفيلية" من خلال القطاع العسكري، وخاصة في البلدان التي تتمتع بموارد اقتصادية كبيرة وتجتاح نحو بناء قدرات عسكرية "غير عادية"! ولهذا يجري التأكيد على أن

ثمة برجوازية طفيلية، وهذا لا يشمل كل البرجوازية. كما أنه ليس حكماً أخلاقياً، بل إنه نابع من التأمل العميق في طبيعة الفئات، التي بدأت خلال السنوات الأخيرة تحتل " مواقع ريادية " في هزيمة التشكيل الاجتماعي، ولكن خاصيتها الأساسية ليس المساهمة في تحقيق التراكم الرأسمالي المطلوب وبالتالي تقدم المجتمع، بل إنها، ببساطة، تعيش عالية عليه وتمتص ثرواته وتستنزف قواه الانتاجية.

المبحث الرابع

الاصول الاجتماعية والجذور الطبقية للسلطة السائدة في العراق
خلال الفترة (1968-2003)
المنطقي والتاريخي – جدل أم اختلاف ؟

ها نحن، إذن، ننتقل الى الملموس، الى تحليل اشكاليات نشوء وتطور الائتلاف السائد في بلادنا خلال المدة 1968-2003 وطبيعة تكوينه وقواه المحركة. لذا تأتي هذه الفقرة كمحاولة لمقاربة القوى المسيطرة على السلطة خلال هذه الفترة، بحيث يمكن فهم جذورها، وبالتالي تدقيق تسمياتها المختلفة. وهذا يستلزم طرح جملة من الاسئلة من بينها واهمها: ما هي طبيعة السلطة التي سادت في السنوات الأخيرة قبل انهيارها ؟ وهل كانت استمراراً مباشراً للمرحلة التي سبقت اجتياح قوات النظام السابق للكويت ؟ أم أن هناك اختلافاً في ممارساتها السياسية والاقتصادية والايديولوجية ؟ وإذا وجد هذا الاختلاف فما هي حدوده وما هي دلالاته ؟

بداية، يتعين التأكيد على أن الخطاب السياسي/الاقتصادي للعديد من القوى والاحزاب السياسية العراقية كان يعج بتوصيفات من قبيل : البيروقراطية، الطفيلية، دكتاتورية فاشية، رأسمالية الدولة البيروقراطية، الطغمة الحاكمة..... الخ. وعلى الرغم من أهمية هذه المفاهيم كأدوات تحليلية لتوصيف جوانب من السلطة السائدة، غير أن هذا الاشكال ظل يكمن في أن العديد من هذه التحاليل لم يتقدم الى الامام وفي العمق، بل أن بعض المفاهيم استخدم ليس لإنتاج معرفة صادقة بالتشكيل الذي كان سائداً، بل كانت كأدوات تجريم وإدانة أخلاقية، ومن دون محاولة جادة لإعمال العقل في مسعى لتجاوز هذه الحالة والبدء في تحديد الآليات و " الملابس التاريخية " التي سمحت بنشوء وتغلغل الأنشطة والفئات البرجوازية البيروقراطية والطفيلية في الحياة الإجتماعية-اقتصادية خلال العقود الأخيرة. ويتعين الاتفاق مع الأطروحة القائلة بأن " هناك أدب سوسيوي/اقتصادي مزدهر، لكنه لم يقدم معرفتنا، إذ لا تزال في إطار وصف الواقع المعاش، ولم نتقدم إلا قليلاً نحو تحليل وتفسير وتنظير هذا الواقع " ⁹⁵. ولهذا يتعين تجاوز إعادة إنتاج خطاب تأملي مستهلك حول هذه الفئات يسعى الى صياغة مقولات وصفية ويتعد عن أي تحليل ملموس للوضع الملموس.

جرت الإشارة في مكان آخر من الدراسة الى أن الحديث عن السلطة السياسية في مستواه الأكثر تركيزاً هو حديث عن الدولة بوصفها التجسيد الرسمي للسلطة السياسية. وستكون هذه الأطروحة بمثابة المنطلق ذلك لأن الحديث عن الدولة وطبيعتها سيكشف لنا طبيعة التشابك مع الفئات موضوع البحث.

تاريخياً، ولأسباب متنوعة لا مجال للدخول في تفاصيلها " الملتبسة "، هيمنت الدولة في العراق على المجتمع المدني. غير أن هذه الهيمنة اتخذت صيغتها الصارخة بسيطرة الائتلاف العسكري/الحزبي الذي جاء الى السلطة في 17/تموز/1968. ولأسباب تاريخية/سياسية

معروفة أيضا، إنتهت هذه الهيمنة بسيطرة العائلة الحاكمة على كل شيء. ويمكن اختصار هذه " المفارقات التاريخية " بما يلي :

- الصراع بين الدولة تبتلع والمجتمع المدني يؤدي ابتلاع الدولة لهذا المجتمع في المرحلة الاولى،
- في مرحلة ثانية، وعبر سلسلة من العمليات يتنامى وبشكل متعاضد دور الحزب الحاكم موظفا الربوع البترولية ليهيمن ويقوم بابتلاع الدولة،
- ثم تحدث سلسلة من التمايزات داخل الحزب الحاكم، تكون معظمها مهمورة بالدم، فتؤدي الى بروز العائلة/العشيرة لتبتلع الدولة والحزب معا.

ولفهم هذه " المفارقات " لابد من تتبع التطور التاريخي لعمليات التمايز التي حدثت في النظام السابق منذ 17 تموز 1968.

لبناء أسس السلطة الجديدة، التي ولدت بعملية ملتبسة وتحالف تلاحقه اسئلة حارقة، ولضمان إعادة إنتاج سيطرته، على مختلف الصعد، لجأ الائتلاف الطبقي/السياسي الجديد وبعد ان صفى شركاءه في 1968/7/30، الى الإستيلاء السريع على المفاصل الأساسية لسلطة الدولة وأجهزتها المختلفة، مبتدأ بتأمين السيطرة الاقتصادية وشروطها عبر الهيمنة على الحقول الأساسية لإنتاج الثروة وتحديد القطاع النفطي، وإستخدام هذه العناصر، وأساسا الربوع النفطية، كأداة لـ " توليد " الفئات الجديدة التي ارتكز عليها فيما بعد لبناء " السلطة الجديدة ". غير إن السيطرة الاقتصادية لم تكن كافية لإعادة إنتاج السلطة الجديدة في حينها، بل إن ذلك تطلب تعزيز هذه السيطرة بإحكام القبضة على مواقع إعادة إنتاج السيطرة السياسية والايديولوجية واحكام الهيمنة على " طبقي القمع والايديولوجيا " في البناء الفوقي الجديد الذي كان يشهد مخاضات وصراع عديدة، بعضها خفي وبعضها مكشوف ولكنها كانت غالبا مهمورة بالدم.

وأثناء عملية بلورة شروط وعناصر الهيمنة الطبقية بتجلياتها الاقتصادية والسياسية والايديولوجية، كانت تجري عملية استقطاب وتركز عالية الحدة وتمازج بين الارغام الاقتصادي والعنف المادي واللفظي، والاشكال " الاعتيادية " لتحقيق هيمنة الائتلاف الجديد، الطامح لتذويب الجميع في " بوتقة واحدة ". فعلى المستوى السياسي بدأت كل العلانم تشير الى جنوح طاغ لدى " السلطة الجديدة " لضمان سيطرة الحزب الواحد على مقاليد الحياة الاجتماعية بكل ابعادها وفروعها، بدون منازع، وخلق حالة من الوعي المفوت بأهمية وضرورة حزب واحد ووحيد، الى حد الاعلان عن دور قيادي للحزب الحاكم بنص دستوري . وبموازاة الجنوح نحو احادية حزبية صارخة كانت تجري عملية اخرى بالغة التعقيد داخل " الائتلاف المسيطر " تسعى لضمان تركيز للسلطة وحصر عملية اتخاذ القرار في أيدي جماعة قرواية من منطقة جغرافية واحدة (بل وحتى من قرية واحدة !). ويتعين التأكيد على أن هذه السيرورات لم تتم بدفعة واحدة، بل شهدت مراحل عدة، كما أنها كانت معقدة، كإتجاه عام، بالعنف بشكل أساسي. يشير الباحث فالح عبد الجبار الى أن هذه العملية مرت، تقريبا، بثلاثة أطوار⁹⁶:

1. الطور الأول ويمتد من لحظة سيطرة هذا الائتلاف في عام 1968 وحتى عام 1973. وعلى الرغم من عدم إشارته الى المعيار الذي اعتمده للتحقيب، الا أنه يشير الى أن هذه المرحلة يمكن تسميتها بمرحلة التشارك، وتمتاز بسيطرة الحزب، وبتنازع بين العسكريين والمدنيين إنتهى بفرض السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية بهدف قطع الطريق على أية محاولة انقلابية لاحقا، وخلق جيل جديد من العسكريين في إطار ما سميّ بالجيش العقائدي.

2. الطور الثاني ويشمل المدة 1973-1979 ويمثل مرحلة نمو السيطرة القرابية بلا منازع وخلق مجموعة من التشابكات الجديدة.
3. الطور الثالث ويشمل المدة التي تلت سيطرة رئيس النظام السابق صدام حسين على السلطة في عام 1979، حيث تم حسم الأمور لصالح أحادية مطلقة، ويسمي هذه المرحلة بمرحلة نمو السيطرة العائلية (وأشقاء الرئيس، أبنائه، أبناء عمومته) كنواة للقيادة الجماعية. في هذه المرحلة، وكما يشير الباحث زهير الجزائري بصواب⁹⁷ تصبح قرابة الدم المتراس الأمني أمام قرابة العقيدة. نحن هنا شهود تضاعل دور الحزب ككيان سياسي محدد ويتشظى ويضمحل دوره لصالح توطد مواقع القرابية، التي تصبح قادرة على الصياح بأعلى صوتها – إنها الحزب !!.
- تشهد هذه الفترة إعادة هيكلة للمناصب الأمنية الحساسة بين أقرباء الدرجة الأولى والثانية، وفي فترة لاحقة جرى تعزيز وترسيخ العلاقات العائلية في السلطة بسلسلة من الزيجات، وبهذا نشأت تحالفات جديدة واتسعت دائرة الماسكين بالسلطة أفقياً ولكن الجميع يضمنون الولاء لرأس واحد، للأب الرئيس – عم الجميع !.

هكذا، إذن، نحن شهود عملية أو مشهد رباعي الأبعاد :

- هيمنة متعاطمة للحزب على الدولة،
- تمركز مفاصل السلطة الأساسية بيد الجماعة القرابية الأوسع،
- تمركز القرار بين النخبة العائلية،
- هيمنة كل مفاصل صناعة القرارات السياسية الكبرى وتوزيع الثروة وصناعة الموت بيد رئيس كلي القدرة والجبروت !.

قادت عمليات التركز والهيمنة العمودية الى " التحام " شديد البلاغة بين نظام الحزب الواحد ونظام الاسرة الواحدة. وقد افضى ذلك الى نتيجة بالغة الاهمية والدلالة تمثلت بإندماج التمرکز/التراتب البطرياركي، وهو ما شجعتة " نخبة السلطة "، وذلك لأن مثل هذا الاندماج يضفي عليها تماسكا شديدا ويكسبها قوة استثنائية تحتاجها وبشكل دائم لضمان إعادة انتاج سيطرتها من دون عوائق. كما أن هذا الاندماج كان ضرورياً، على ما يبدو، لتعويض تقليص القاعدة الاجتماعية عن طريق توسيع قاعدة الحزب والترويج لإيديولوجيا شعبية تساهم في خلق ولاءات أوسع⁹⁸.

إن التراتب البيروقراطي يتوطد ويتطور بمقدار توطد سلطة " دولة الإستثناء "، وذلك لأن نظام معادي للديمقراطية يعتبر شرطاً ضرورياً لضمان انتزاع الجزء الأكبر من " الكعكة " الاتي معظمها من الريوع النفطية. لذلك نرى هذا التراتب غير مبال الى ترسيخ أي " تقاليد ليبرالية ". تدرك البرجوازية البيروقراطية بأن علاقاتها بشروط الانتاج المادي رهن بالموقع الذي تحتله في الدولة، لهذا نراها حريصة على " الاحتفاظ " بتماسك السلطة بالقدر الذي يسمح لها بمواصلة عملية النهب المنظم للفائض الاقتصادي، وحريصة على إعادة انتاج التشكيلة الاقتصادية/الاجتماعية وضمان التوازنات الطبقيّة السائدة. ويتعين التأكيد على أن تنامي البرجوازية البيروقراطية وتحولها، في مرحلة محددة، الى فئة مهيمنة في الائتلاف السائد خلال الفترة موضوعة الدراسة، لا يعود فقط الى التنامي الكبير في الوظائف الاقتصادية/الاجتماعية التي باتت تؤذيها الدولة في العراق، وإنما يعود أيضاً الى عوامل أخرى ترتبط بطبيعة وتركيب الحزب الحاكم آنذاك واستراتيجاته التي اختارها لتحويل البلاد. فاتجاه هذا الحزب الى فرض سلطاته من الأعلى وممارسة القمع على نطاق واسع واشاعة الروح العسكرية مقرونة بالديماغوجيا استحثت ضرورة خلق الأجهزة " الضرورية " لإنجاز هذه " التحولات ". وقد أدى ذلك الى توسيع كبير

في أجهزة القمع والمؤسسة العسكرية والإدارة والأجهزة الايديولوجية، هذا الى جانب التوسع في الإدارة الاقتصادية⁹⁹.

ولكن يتعين الانتباه الى خصائص نمو البرجوازية البيروقراطية التي تحمل، على الأقل في قشورها العليا، ملامح العشائرية-الاقليمية-الطائفية من جهة، وأن مراكزها الوظيفية محكومة بعلاقاتها الحزبية. وبنتيجة أن عملية اعادة انتاج النظام كانت، في الحالات العادية، تمر عبر تصفيات متواصلة، فقد شهدت هذه الفئة تحولات " راديكالية " في بنيتها، وبدأت تتخذ طابعاً عشائرياً (من عشيرة واحدة)، وأصبح تماسكها الداخلي يقوم على رابطة القرابة وأواصر الدم بدلاً من رابطة الانتماء الاقتصادي والحزبي، الذي كان ضرورياً في المراحل الاولى. ولكن لا ينبغي استخلاص استنتاج خاطئ يقوم على فرضية وجود قطيعة بين التحليل الطبقي والتحليل المستند على مدخل " القرابة/المصاهرة ". إذ يمكن عد هذه العلاقات (القرابة، المصاهرة)، التي تنسج هنا، كعلاقات طبقية لأنها تقوم على أسس مادية وتستخدم لتعزيز السيطرة والنفوذ المتعدد الصعد. هكذا، إذن، فإن رأسمال " القطاع الحكومي " الذي كان يخضع لإشراف " النخبة " البيروقراطية ذات السمات العشائرية يتحد، في السوق، مع جزء من رأس المال العامل (الناشط) في حقول التجارة والمضاربة، وتكون النتيجة المنطقية اندماج الدولة، وتمثلها هنا " النخبة " البيروقراطية، مع رأس المال الطفيلي الخاص.

شهدت سنوات التسعينات من القرن العشرين، وتحديدًا بعد اجتياح قوات النظام العراقي للكويت وما ترتب عليه من قرارات دولية وما تبعها من نتائج كارثية، شهدت بروز المزيد من المعالم والسمات الجديدة من الضروري التوقف عندها وبتكثيف بهدف استكمال صورة " التحولات " الفعلية التي شهدتها الائتلاف الذي كان سائداً حتى لحظة سقوطه في 2003/4/9.

كانت أولى " ثمار " غزوة الكويت تلك التوليفة الواسعة من القرارات الدولية واهمها الحصار الاقتصادي الذي بدأت آثاره التدميرية على الاقتصاد والمجتمع تظهر بوضوح بعد وقت قصير من اعلانه. كان أحد الإجراءات المرتبطة بالحصار إيقاف تصدير النفط الخام، المورد الاساسي الذي تعتمد عليه السلطة السابقة في اعادة إنتاج هيمنتها من دون عوائق، من خلال إعالة نفسها وكذلك " رشوة " قسم كبير من الفئات الاجتماعية اعتماداً على الربوع النفطية. وقد تسبب هذا الواقع في تقليص مستمر للقاعدة الاجتماعية للنظام، الذي سعى جاهداً لتعويضها بوسائل عديدة لم تكن كافية لضمان اعادة انتاج تلك الهيمنة من دون عوائق. وبمقابل تقلص العوائد النفطية، وبسبب الحصار الظالم وعلى هامشه، بدأت تنشأ مجموعة من المصالح الاقتصادية تدور حول الاستيرادات من مختلف السلع ومن خارج سيطرة الامم المتحدة التي تعتبرها " غير شرعية ". ونشأت على هذه الخلفية تجارة رائجة وتبلورت " شريحة جديدة " حول النظام، تابعها الأساسي طفيلي، نمت بقوة تحت مظلة الحماية التي وفرها أقطاب " الائتلاف العائلي الحاكم " الذي ارتبطت معه بوشائج متنوعة، تعززت على الدوام، رابطة مصيرها بمصيرة بشكل مطلق، هذا مع العلم أن النظام كان يجري بشكل متواصل " إعادة هيكلة " داخل هذه الفئة مستخدماً وسائل متنوعة من بينها الحل الحاسم – الاعدام لأقطاب منها تحت ذرائع مختلفة !!.

ويدلل على طبيعة هذه الفئة و " السرعة الصاروخية " لتطور ثروات بعض أعضائها تلك الفضائح المرتبطة بـ " نموها "، والتي ما كانت تحدث لولا " متانة " تلك الصلات بأقطاب النظام المذكور. فقد شهدنا خلال السنوات الاخيرة التي سبقت انهيار هذا النظام العديد من الفضائح المالية التي أداها بـ " إيقاع بالغ " شباب كانوا، ولفترة قصيرة، لا يملكون شيئاً، ثم أصبحوا بسرعة صاروخية أثرياء يمتلكون المليارات، وفجأة يعلنون إفلاسهم أو " يخفون " بعد أن يكونوا قد "

بلعوا " تلك الاموال التي جمعوها من خلال " الشركات " التي أقاموها على عجل لإنجاز أعمال قذرة¹⁰⁰. هكذا توطدت مواقع هذه " البرجوازية الطفيلية " متحولة الى قاعدة اجتماعية " وطيبة " ارتكزت عليها السلطة. ويتعين التأكيد على حقيقة أن هذه الفئة تضم شرائح متنوعة من التجار والممولين والمقاولين والوكلاء في مجالات التصدير والاستيراد، وكان لها دور ملحوظ خلال الفترة المنصرمة. وقد تعزز هذا الدور خلال الحصار الاقتصادي واتخذ طابعاً صارخاً من خلال تركيز نشاطاتها على المضاربات وأعمال الوساطة والتهرب والسوق السوداء، ولديها رغبة عارمة في المتاجرة بكل شيء، بما فيها الوطن !!.

على خلفية هذه الاوضاع ظهرت كتل متوازية ومتعارضة داخل العائلة الحاكمة، ولضمان ضبط ايقاعها سعى النظام لإعادة هيكلة وتوزيع المناصب والمغانم. غير أن هذا التوزيع امتاز بالحركية ولم يثبت على صيغة محددة، وتمت صياغة هذه الهرمية بحسب ظروف المرحلة المعينة، غير أنه كانت هناك قناعة عند رأس النظام تقوم على حقيقة أن " التوازن القلق " هو الذي يجب أن يسود، وأن القانون السائد هو قانون هدم/إعادة بناء الكتل دون توقف.

وعلى " هامش " غزوة الكويت أيضاً اندلعت انتفاضة أذار/1991، وكان لها المزيد من التداعيات أهمها ذلك " التفجر " الداخلي الذي شهدته قاعدة الحزب الحاكم آنذاك. وكان أبرز معالم هذا " التفجر " قد تمثل في " انفلات " هذه القاعدة على قياداتها ومشاركة قطاعات واسعة منها، في معظم المدن، في الانتفاضة ذاتها. وقد شهدت الفترة التالية التي تلت " أم المعارك " مزيداً من التداعيات أبرزها تزعزع الثقة بأجهزة الحزب الحاكم والدولة، والذي قابله انغلاق النظام داخل الكتلة القبلية وتحديد قرابات الدرجة الأولى، والتي تصدعت بعد حادثة اعدام حسين كامل وشقيقه صدام كامل وبعض أفراد عائلته، والتي طرحت أسئلة جادة على مدى قدرة هذه العلاقات (العائلية) على إعادة انتاج السيطرة ومن دون الارتكاز على علاقات مادية أخرى.

هكذا، إذن وبتعبير آخر، انفجرت في " أم المعارك "، أزمة النظام السائد آنذاك وأزمة سيطرته. في هذا الوقت بالذات دخلت البنية الاجتماعية في بلادنا مرحلة جديدة هي، بالتحديد، مرحلة انفكاك أوسع لـ " الفئات الوسطى " عن " الطغمة الحاكمة "، أي مرحلة فك " التحالف الطبقي "، الذي كانت هذه الفئات خاضعة لهيمنته. فبعد الصدمة العنيفة التي واجهته والمتمثلة بالحصار الاقتصادي والتوليفة الواسعة من إجراءات المقاطعة والدمار الشامل الذي لحق بالبلاد بسبب اجتياح الكويت، لم يعد ذلك النظام قادراً على أن يهيئ للفئات الواسعة من البرجوازية التي ارتبطت به ظروفاً تجعلها تقبل بهيمنة " الطغمة " وبخضوعها لسيطرتها.

لقد أدت ظروف الحصار، والتي كانت نتيجة منطقية لنهج النظام وسياساته، الى " تحولات " عميقة في البنية الطبقية، معلمها الاول اضمحلال " الفئات الوسطى " من جهة، وكذلك التهميش الواسع لعموم المجتمع. نحن إذن نشهد ظاهرة تركيز شديد للسلطة خلال هذه الفترة مقرون به ويقوم عليه تركيز شديد للثروة، يقابله تهميش قطاعات واسعة من المجتمع بسبب الركود الاقتصادي الهائل، والذي قاد بدوره الى اثار سلبية هائلة، في مقدمتها تدمير منظومة كاملة من القيم الاجتماعية مقرونة بـ " نهوض " قيم جديدة (إن صح تسميتها بالقيم)، هي بحاجة الى معالجة جادة من قبل علماء الاجتماع والاقتصاديين اذ قد تساعد في تفسير العديد من الظواهر التي شهدتها العراق بعد انهيار النظام المذكور في 2003/4/9.

لقد أدت عملية " الابتلاع " الدائمة، التي جرى الحديث عنها في مكان سابق من الدراسة، الى نهايتها المعروفة – ابتلاع العشيرة للدولة والحزب في آن !. وينطرح سؤال بسيط : كيف تمت عملية إعادة انتاج النظام في ضوء هذه الصيغة الملتبسة ؟ أدت " العشيرة الحاكمة " وظيفية "

الطغمة"، وذلك عبر توزيع الادوار داخلها بصيغة تكفل ضمان التوازن بين كتلها المعروفة. ولكي يتم " ضبط إيقاع " الجميع، ومن أجل خلق التشابكات المطلوبة تم تجزئة السيطرة من جهة واعادة تجميعها لتبقى تحت قبضة النواة القيادية العليا. ونظراً للأهمية التي تتمتع بها المؤسسة الامنية في منظومة أجهزة السيطرة، وكذلك السلطة الاقتصادية، تم نشر أفراد العشيرة على مختلف المفاصل الاساسية لهاتين المؤسستين، بما تملكه كل منهما من قوة للسيطرة، وبما يؤدي الى خلق أقطاب قادرة على النهوض بأدوارها، كل حسب منطقة السيطرة التي بحوزته. كل قطب في الحكم شاركه قطب في الاقتصاد من أقارب الدرجة الاولى، يمثل امتداده في عالم التجارة والمقاولات. قطب الاقتصاد يراكم الثروة، التي تحضى بدعم وحماية قطب الامن أو الاستخبارات. هكذا تمت " صناعة " الاثرياء الجدد الخارجين من معطف شيخ العشيرة: رئيس الدولة، واستخدم البيروقراطي ابن العشيرة القادم من الريف، الماسك بالسلطة، استخدم الثروة الاجتماعية التي بحوزته لصناعة أثرياء العشيرة من خلال المشاريع والمقاولات الكبرى ومن دون الخضوع للاجراءات الطبيعية في منح هذه المقاولات، وكذلك من خلال الهيمنة على التجارة تصديراً واستيراداً.

إن هذا الموقع الذي احتلته هذه القوى في الاقتصاد هو، في وجه رئيسي منه، ثمن أو " ريع " إن جاز لنا التعبير – تتقاضاه لقاء " جهودها " في الحفاظ على النظام، والمساعدة في اعاده انتاجه دون عوائق. ولقاء هذه " الجهود والخدمات المحددة " تحضى هذه " القطاعات " بمواقع نفوذ لها في الاقتصاد والدولة، تسخرها لخدمة مصالحها الجديدة المتبلورة.

ويعني ذلك أن دور الدولة يكتسي معنى آخر أو يزداد تحديداً، بحيث أن دولة " الجماعة القرابية " – بحسب تسمية فالح عبد الجبار – باتت تتحدد بسبب احتلال أفراد " العشيرة " الحاكمة فيها موقع الفئة المهيمنة، لمجموعة من مواقع النفوذ التي يعود لمن هو فيها حق الانتفاع الخاص المباشر، من حيث هو حق انتفاع عائلي أو وظيفي. بهذا المعنى يصح على هذه " الدولة/العشيرة " القول الشائع بأنها " مزرعة " يخرج منها متخم الجيبين من يدخلها خاوي الجيب ¹⁰¹. ينشأ هنا تناقض بين الدور السياسي التقليدي للدولة المتمثل في تأمين ديمومة القوى المسيطرة دون عوائق وبين دورها الاقتصادي المتمثل في تأمين ذلك " الريع " لـ " الاقطاعات العشائرية " الطامحة بلا حدود للسلطة والثروة، والتي بدأت تحتل مواقع السيطرة على المفاصل الاقتصادية الاساسية.

إن هذه الرابطة الوثيقة بين السلطتين الامنية والاقتصادية ازدادت لحة في ظروف الحصار الاقتصادي. فقد تحقق اندماج كبير وتداخل بين الاثنين عبر تحكم العشيرة بالاقتصاد حسب التراتبية الامنية ابتداء من فوق. وخلال السنوات التي تلت " عاصفة الصحراء " و " أم المعارك " السيئتي الصيت امسكت " العائلة الحاكمة " انذاك بكافة حلقات الاقتصاد، وباتت تسيطر على كافة جوانبه الرئيسية محولة إياه الى اقطاعات مغلقة. وبرز بوضوح صارخ الثراء الفاحش لفئة ضئيلة مقابل اغلبية مطلقة من المجتمع كانت تتضور جوعاً، وجاهدت من أجل الحصول على لقمة العيش.

إن هناك عدداً قليلاً من العوائل التي تنتمي الى مدينة واحدة (تكريت) كانت تسيطر تماماً على الاقتصاد، أغلب ابنائها كانوا اعضاء قياديين في الحزب الحاكم انذاك أو تولوا مناصب قيادية في مؤسسات قيادية في مؤسسات الدولة كالجيش والمخابرات وتحولوا الى النشاط الاقتصادي. وكما تشير المعطيات الاحصائية فإن هناك 130 اسماً من " الشريحة القيادية العليا " كانوا يتحكمون

بإقتصاد البلاد، حيث أصبح التحكم بـ 17 مادة أساسية من طعام الناس من قبل نفس العشيرة عامل اضافي بعد الهيمنة على اجهزة القمع والاجهزة الايديولوجية¹⁰².

وبموازاة ذلك كانت تجري عملية تخصص عميقة وتوزيع أدوار. فعلى سبيل المثال سيطر الابن الأكبر لرأس النظام السابق (عدي) على قطاعات واسعة، وتكاد كل الدلائل تشير الى أنه كانت بحوزته امبراطورية هائلة، فلا أحد كان ينافسه في مجال التجارة الخارجية، كما أنه كان " اللاعب الوحيد " في تجارة تهريب النفط الخام (حوالي 400 ألف برميل يوميا، حيث استطاع انشاء نظام سري لتصدير النفط ومشتقاته لتفادي الحظر على تصدير النفط الذي فرضه مجلس الامن. ومقابل ذلك أعيد تنظيم الاجهزة القمعية ومركزتها بحيث أصبح الابن الاصغر لرأس هذا النظام (قصي) يتحكم بكل خيوط المؤسسة الامنية وأجهزتها المتنوعة. بعض التعميمات

1. وجود تناقض بنيوي مستحكم في السيرورة الاجتماعية الفاعلة في هذه التشكيلة الاجتماعية موضوع الدراسة، أي صعود الفئات الجديدة القادمة من العشيرة الحاكمة وتحالفاتها المتنوعة الى مرتبة الفئة الحاكمة، من ناحية، والايديولوجيا والممارسات الاقتصادية التي تبرز من خلالها هذه المسيرة من ناحية ثانية.

2. إن شكل الدولة (استبدادية) والدور المنوط بسلطتها يجسدان طريقة جديدة للاستبداد السياسي مؤقلمة مع " ظروف العصر " عبر التزاوج بين السلطة القمعية والسلطة المالية، وينشأ أشبه بـ " المجمع القمعي - المالي "، لا تتحدد المواقع فيه على أساس القوة الاقتصادية، بل على أساس القرابة العائلية ومدى " الخدمة " التي يقدمها المنضوي لهذا المجتمع الى السلطة. ومن هنا يتعين فهم المؤسسة العسكرية كذلك وتحليلها في كل عمقها. إنها ليس مظهراً من مظاهر فرض إكراه الطبقة السائدة (أو الائتلاف الطبقي المهيمن) على بقية السكان (نموذج الدكتاتورية العسكرية التقليدية) بل وعلى الاصح، إنها جزء من تشكل " العنف الشرعي " في سيرورة نشأة الفئات الحاكمة الحاملة لقيم العشيرة وتصوراتها.

3. ينبغي تحليل أشمل لدلالة المؤسسات السياسية الخاصة بهذه الدولة الاستبدادية. على هذا النحو ندرك أن شكل الدولة هذا نشأ عبر التحطيم الشامل للممارسة السياسية الجماعية، وعبر ابعاد القوى الاجتماعية غير وثيقة الصلة بالدولة والحزب الحاكم من الاهتمام بالسياسة، وعبر نظام الفروض الملزمة (أنواع التعبئة العسكرية، جيش شعبي، كتائب شباب، طلائع الخ) الذي تفرضه السلطة على التشكيلة الاجتماعية. باختصار عبر قطع الطريق جذريا أمام مسار الثروة الديمقراطية/على المستوى السياسي، والتي كانت ينبغي أن تواكب كل ثورة اقتصادية.

4. إن الائتلاف الطبقي/العشائري والدولة الاستبدادية الجديدة التي ارتبطت به، الذي ساد لأكثر من ثلاثة عقود وشهد تحولات متنوعة في تناسباته الداخلية، بقطع النظر عن الايديولوجيا التنموية التي روج لها لفترة طويلة، وبقطع النظر عن مناهضته الظاهرية للنظام الرأسمالي العالمي، كان أثره الاساسي على الدوام تعطيل الجدلية الاجتماعية، أي الالغاء التسلطي للصراعات الاجتماعية من أجل تأمين الظروف الأكثر ملائمة للفئات التي صعدت الى السلطة بفعل " انقلاب القصر " حتى تتحول الى فئات سائدة. وقد تعلق الامر باعتماد منظومة من الاجراءات والترتيبات الحاسمة تمثلت في :

● مصادرة الوظيفة السياسية في التشكيلة الاجتماعية، بشكل استبدادي قمعي فاقع الحدة؛

• ابعاد الشرائح القديمة من البرجوازية الصناعية وكذلك المجموعات الأكثر فقرا في الحركة العمالية، ومجمل الجماهير الريفية والمدينية غير المرتبطة بضرورة الإنتاج، عن حقل اتخاذ القرارات الإستراتيجية.

5. لقد أدى هذا الوضع الى ترجيح وزن الدولة ومؤسساتها القمعية في التشكيلة الاجتماعية، والى تفتيت مجموعات كاملة من القوى الاجتماعية، والى إعادة الإنتاج الموسع لعملية تحطيم العلاقات الاجتماعية. وبعبارة أخرى، يمكن القول أن فشل الدولة من هذا النمط لا يكمن في السياسات الاقتصادية المنتهجة ولا في النوايا الواعية أو اللاعقلانية لدى الماسكين بمقاليد السلطة السياسية فحسب، بل في شكل الدولة نفسه وفي محتواها الاجتماعي وعلاقته بالمسار التاريخي لتشكل الطبقات الحاكمة. ومن هنا أهمية النشاط المتعدد الصعد وراهنيتها من أجل فك الاشتباك بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي، بما يسمح بخلق الشروط لتطور الأول وتحرره من سطوة الدولة الاستبدادية وعسفها وقمعها في أن.

الهوامش

1 قارن: د. صالح ياسر حسن: بعض الاشكاليات المرتبطة بمفهوم "الفئات الهامشية" في البلدان النامية. نحو معالجة منهجية منتظمة. " جلد " - كتاب العلوم الاجتماعية. العدد 1993/4، ص 39 ولاحقاً.

2 راجع: ك. ماركس: بؤس الفلسفة. رد على " فلسفة البؤس " لبرودون. ترجمة حنا عبود. دار دمشق للطباعة والنشر، دمشق 1972، ص 103.

3 قارن: عادل غنيم: النموذج المصري لرأسمالية الدولة التابعة. دراسة في التغيرات الاقتصادية والطبقية في مصر 1974 - 1982، دار المستقبل العربي، الطبعة الاولى، القاهرة 1986، ص 129.

4 قارن على سبيل المثال: نيكو □ بولانتزا □: الايديولوجية والسلطة. نموذج الدولة الفاشية. بيروت 1979؛ كذلك لنفس الكاتب: أزمة الديكتاتوريات. دار ابن خادون، بيروت 1981.

5 قارن: عادل غنيم: النموذج المصري لرأسمالية الدولة التابعة.....، مصدر سابق، ص 103؛ كذلك د. صاحب ياسين العلي: موضوعات حول مفهوم البر □ وازية البيروقراطية، " النهج " العدد 7/شباط 1985، ص 131 ولاحقاً.

6 قارن: د. صاحب ياسين العلي: موضوعات حول مفهوم البر □ وازية.....، مصدر سابق، ص 130 - 134.

7 لمزيد من التفاصيل قارن: د. صاحب ياسين العلي: موضوعات حول مفهوم.....، مصدر سابق، ص 126؛ كذلك د. صالح ياسر حسن: اقتصاد السوق - الخصوصية - الدولة. بين أوهام الخطاب الليبرالي الجديد وحقائق الواقع. " الثقافة الجديدة "، العدد 1995/262، ص 30 ولاحقاً؛ كذلك دخلدون حسن النقيب: المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية (من منظور مختلف). مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت 1989، وخصوصاً الفصلين الخامس والساد □.

8 قارن على سبيل المثال: عادل غنيم: النموذج المصري.....، مصدر سابق؛ كذلك عصام الخفاجي: البر □ وازية المعاصرة والدولة المشرقية. دراسة مقارنة لمصر والعراق. " جلد "، الطبعة الاولى، أب/1991، ص 173 ولاحقاً.

9 كما ورد عند ن. بولانتزا □: الايديولوجية والسلطة.....، مصدر سابق. دار ابن خلدون، بيروت 1979، ص 6.

10 قارن: يوران ثربورن: سلطة الدولة. حول ديالكتيك الحكم الطبقي، دار المروج، بيروت 1985، ص 40.

11 لمزيد من التفاصيل حول هذه الاشكالية قارن: يوران ثربورن: سلطة الدولة.....، مصدر سابق؛ كذلك د. صالح ياسر حسن: اقتصاد السوق - الخصوصية - الدولة.....، مصدر سابق.

12 قارن: عصام الخفاجي: البر □ وازية المعاصرة والدولة المشرقية.....، مصدر سابق، ص 187.

- 13 قارن: يوران ثريورن: سلطة الدولة، مصدر سابق، ص 22 ولاحقاً؛ د.صالح ياسر حسن: اقتصاد السوق – الخصخصة- الدولة، مصدر سابق، ص 46 ولاحقاً؛ ف.فيسووفسكي: الطبقات، الفئات والسلطة. مطبعة الدولة العلمية PWN، وارشو 1980، ص 80 ولاحقاً(بالبولونية).
- 14 قارن: يوران ثريورن: سلطة الدولة، مصدر سابق، ص 25.
- 15 قارن: محمد فرج: الدولة وتشكيل الوعي الاجتماعي- دراسة في الدور الايديولوجي للدولة. "قضايا فكرية"، العدد الاول، ص 142.
- 16 قارن: د.صاحب ياسين العلي: موضوعات حول مفهوم البر- وازية، مصدر سابق، ص 138.
- 17 لمزيد من التفاصيل قارن: يرزي فياتر: الماركسية والسياسة. "الكتاب والمعرفة"، وارشو 1987 (باللغة البولونية)؛ □. ر.ميلز: نخبة السلطة. وارشو 1961(بالبولونية)؛ كذلك: G.Mosca, The Ruling Glass, New York 1963
- V.Pareto, The Mind and Society: A Treatise on General Sociology, New York 1963
- 20 قارن: ف.فيسووفسكي: الطبقات، الفئات والسلطة، مصدر سابق، ص 99.
- 21 قارن على سبيل المثال: د.صاحب ياسين العلي: موضوعات حول مفهوم البر- وازية البيروقراطية، مصدر سبق ذكره، ص 126 ولاحقاً؛ د.صالح ياسر حسن: بعض الاشكاليات المرتبطة بمفهوم "الفئات الهامشية" في البلدان النامية، مصدر سابق، ص 39 ولاحقاً.
- 22 راجع: عصام الخفاجي: بعض اشكاليات دراسة الطبقات والتطور الاقتصادي الاجتماعي في البلدان العربية. دراسة غير منشورة، ص 2.
- 23 قارن: ايتين باليار: حول المفاهيم الاساسية للمادية التاريخية: (في: قراءة " رأس المال"، الجزء الثاني، منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومي، دمشق 1974، ص 241 ولاحقاً؛ كذلك: ستانسلاف كوزير كوفالسكي: البنية الاقتصادية وتشكيل المجتمع. "الكتاب والمعرفة" وارشو 1988، ص 395؛ د.فيصل دراج: الثقافة والطبقات الاجتماعية. "الهدف"، العدد 815، 1986/4/22، ص 45 ولاحقاً.
- 24 قارن: جورج لاباسا، رينيه لورو: مقدمة في علم الاجتماع. ترجمة هادي ربيع، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت 1982، ص 140.
- 25 قارن: د.صاحب ياسين العلي: موضوعات حول مفهوم، مصدر سابق، ص 158 ولاحقاً؛ د.صالح ياسر حسن: بعض الاشكاليات المرتبطة بمفهوم، مصدر سابق، ص 54 ولاحقاً؛ 27 ف.فيسووفسكي: الطبقات والسلطة، مصدر سابق، ص 172 ولاحقاً (باللغة البولونية).
- 28 راجع: ك.ماركس، ف.أنجلز: الاعمال الكاملة، المجلد 13، ص 721 – 722 (باللغة البولونية).
- 29 قارن: نيكو □ بولنتزا □: الماركسية والطبقات الاجتماعية. ترجمة عمر حازم، دار ابن خلدون، الطبعة الاولى، بيروت 1975، ص 95 ولاحقاً.
- 30 قارن: عادل غنيم: النموذج المصري، مصدر سابق، ص 121-124.
- 31 قارن: ي.فياتر: المجتمع. مقدمة للسوسيولوجيا المنظومية (النسقية). مطبعة الدولة العلمية، وارشو 1981، ص 255 ولاحقاً؛ كذلك ف.فيسووفسكي: الطبقات، الفئات، مصدر سابق، ص 129 ولاحقاً.
- 32 قارن: يوليان هوفيلد: الماركسية، السوسيولوجيا، الاشتراكية. كتابات مختارة. مطبعة الدولة العلمية، وارشو 1982، ص 578 (باللغة البولونية).
- 33 قارن على سبيل المثال: ف.فيسووفسكي: النظرية، الابحاث، الممارسة. عن اشكال البنية التطبيقية. "الكتاب والمعرفة"، وارشو 1978، ص 285 (باللغة البولونية).

³⁴ قارن: د. صاحب ياسين العلي: موضوعات حول مفهوم، مصدر سابق، ص 126 ولاحقاً؛ كذلك: ي. كونتزة: البر□ وازية البيروقراطية ودورها في البلدان المتخلفة. "دراسات عربية"، العدد 12/1979، ص 119 ولاحقاً؛ كذلك: توني كليف: رأسمالية الدولة في روسيا من ستالين إلى غورباتشوف. وارشو 1991، وخصوصاً الفصل الساد□ (باللغة البولونية).

³⁵ قارن: ط.ب. شاك: قضايا التحرر الوطني والثورة الاشتراكية في مصر. دار الفارابي، بيروت بدون تاريخ، ص 110.

³⁶ قارن: خيرى عزيز: الاستنتاجات العلمية للمفهوم الماركسى للتنمية في مصر. "دراسات عربية"، عدد 7/1981، ص 72 ولاحقاً؛ كذلك د. صاحب ياسين العلي: موضوعات حول مفهوم، مصدر سبق ذكره، ص 154 ولاحقاً.

³⁷ كما ورد عند العديد من الكتاب المصريين، ولكنه ليس فقط، حيث شهدت العقود السابقة سيادة مفهوم " الطبقة الجديدة " ودورها البالغ السطوة في الاقتصاد والمجتمع.

³⁸ قارن: عادل غنيم: النموذج المصري، مصدر سابق، ص 132-133

³⁹ لمزيد من التفاصيل قارن : مهدي عامل: مقدمات نظرية لدراسة أثر الفكر الاشتراكي في حركة التحرر الوطني. الطبعة الثالثة، دار الفارابي، بيروت 1980.

⁴⁰ قارن: د. محمود عبد الفضيل: مفهوم الرأسمالية الطفيلية في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي. " الطليعة "، العدد 4/1968، ص 49

⁴¹ قارن على سبيل المثال: د. محمد عبد الشفيق عيسى: الرأسمالية الطفيلية في مصر هل هي مفهوم علمي؟ " الطليعة " العدد 4/1968، مصدر سابق، ص 59 ولاحقاً؛ كذلك: د. محمود عبد الفضيل: 42 مفهوم الرأسمالية الطفيلية، مصدر سابق، ص 49 ولاحقاً؛ كذلك: عصام الخفاجي: 43 البر□ وازية المعاصرة والدولة المشرقية، مصدر سابق، ص 173 ولاحقاً.

⁴⁴ قارن على سبيل المثال: عصام الخفاجي، عادل غنيم. وقد وردت عناوين أبحاثهم في هوامش سابقة.

⁴⁵ قارن: البر□ وازية، الدولة ومستقبل الوطن العربي. حلقة نقاش. " جدل " الطبعة الاولى، أب/1991، مصدر سابق، ص 161.

⁴⁶ راجع: د. ابراهيم العيسوي: في اصلاح ما أفسده الانفتاح. كتاب الاهالي رقم (3)/سبتمبر 1984، ص 191.

⁴⁷ راجع: د. جمال العطيفي: حول الدخول غير المشروعة والطفيلية والمتهربة. " الاهرام " العدد الصادر بتاريخ 28 يونيو/1973، وقد ورد الاقتبا □ عند د. محمود عبد الفضيل: مفهوم الرأسمالية الطفيلية، مصدر سابق، ص 50.

⁴⁸ قارن: البر□ وازية، الدولة ومستقبل الوطن العربي. حلقة نقاش، مصدر سابق، ص 162.

⁴⁹ قارن: د. صالح ياسر حسن: بعض الاشكاليات المرتبطة بمفهوم " الفئات الهامشية "، مصدر سابق/ ص 60 ولاحقاً.

⁵⁰ راجع: عصام الخفاجي: البر□ وازية المعاصرة والدولة المشرقية، مصدر سابق، ص 177.

⁵¹ قارن: فالج عبد الجبار: من دولة الحزب الواحد الى دولة الحزب/الاسرة. " الثقافة الجديدة "، العدد 267، كانون الاول/1995 – كانون الثاني/1996، ص 7 ولاحقاً.

⁵² قارن: زهير الجزائري: الدولة والحزب والقبيلة. " الثقافة الجديدة "، العدد 259/حزيران 1994، ص 62.

⁵³ قارن: فالج عبد الجبار: من دولة الحزب الواحد، مصدر سابق، ص 12.

⁵⁴ لمزيد من التفاصيل قارن: د.صاحب ياسين العلي: موضوعات حول مفهوم، مصدر سابق ؛ كذلك: نصير سعيد الكاظمي: رأسمالية الدولة البيروقراطية بين الفكر والممارسة. " الثقافة الجديدة "، العدد 144/1983، ص 93 ولاحقاً.

⁵⁵ يلاحظ أن السنوات الاخيرة من عمر النظام العراقي السابق شهدت بروز ظاهرة الشركات الوهمية وما يترتب عليها من نهب لأموال المواطنين، شركات كانت تظهر فجأة وتختفي فجأة، وكانت تحمل أسماء غريبة (سامكو، علانكو، نهادكو الخ) كغرابية ظهورها واختفائها الملتبس !!.

⁵⁶ قارن: مهدي عامل: النظرية في الممارسة السياسية، مصدر سابق، ص 232.

⁵⁷ قارن: زهير الجزائري: الدولة والحزب والقبيلة، مصدر سبق ذكره، ص 66.